

**استدلال المتكلمين على عقائدهم
بأحاديث الكتب التسعة فيما يتعلق بالكتب
(عرض ونقد)**

✍ إعداد الطالبة
سحر بنت علي بن حسن حلواني
درجة [الدكتوراه]
في تخصص [العقيدة والدعوة] من قسم الشريعة والدراسات
الإسلامية كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة الملك عبد العزيز
Email: SaharHalawani@yahoo.com

الملخص:

استدلال المتكلمين على عقائدهم بأحاديث الكتب التسعة

فيما يتعلق بالكتب (عرض ونقد)

إعداد / سحر بنت علي بن حسن حلواني

إن الاستدلال المتكلمين على عقائدهم بأحاديث الكتب التسعة يتعلق بالملائكة، وجاء البحث مكوناً من خمسة مباحث، عرض المبحث الأول للتعريف بالكتاب التسعة من حيث مؤلفيها وأسمائها وموضوعاتها ومنهج مؤلفيها فيها وثناء العلماء عليها، ثم جاء المبحث الثاني عن التعريف بعلم الكلام وسبب تسميته ونشأته والعوامل التي أثرت في مناهج المتكلمين في العقيدة، ثم تناول المبحث الثالث أدلة المتكلمين على عقيدتهم في باب الكتب، وتكون هذا المبحث من مطلبين كان المطلب الأول عن عرض أدلة الأشاعرة والماتريدية على عقيدتهم في صفة كلام الله ﷻ، بينما كان المطلب الثاني عن عرض أدلة المعتزلة على عقيدتهم في مسألة خلق القرآن الكريم، وتناول المبحث الرابع نقد استدلال المتكلمين على عقيدتهم في باب الكتب، وتكون من مطلبين تناول المطلب الأول نقد استدلال الأشاعرة والماتريدية على عقيدتهم في صفة كلام الله ﷻ، بينما تناول المطلب الثاني نقد استدلال المعتزلة على عقيدتهم في خلق القرآن الكريم.

الكلمات المفتاحية: الاستدلال - المتكلمين - عقائد - أحاديث الكتب - التسعة .

Email: SaharHalawani@yahoo.com

English summary:

Speakers' Inference of Their Beliefs with the Nine Hadiths of the Books Concerning Books (Presentation and Criticism)

Prepared / Sahar bint Ali bin Hassan Halawani

The reasoning of the scholars on the tenets of the nine books is related to the angels. The research consists of five topics. The first section presents the nine books in terms of the authors, their names, subjects, the method of their authors, and the praise of the scholars on them. The second section deals with the definition of speech science, the reason for its name, its origin, In the curriculum of the speakers in the doctrine, Then the third topic dealt with the evidence of the speakers on their faith in the book section, and this subject is one of the first requirements for presenting the evidence of the poet and matriarchy on their faith in the status of the word of God U, while the second demand for presenting the evidence of the Mu'tazil on their faith in the issue of creating the Holy Quran, The fourth topic critiques the explanations of the speakers on their faith in the book section, and it is one of the two demands dealt with the first demand criticism criticism of the poetism and matriarchy to their faith in the character of the word of God U, while the second demand criticism criticism of the Mu'tazil in their doctrine in the creation of the Koran.

Key words: reasoning - speakers - doctrines - hadiths - books - nine.

Email: SaharHalawani @yahoo.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين، محمد بن عبد الله، ومن سار على هديه، اقتفى أثره إلى يوم الدين. أما بعد: فإن الله ﷻ قد اصطفى من كل خلف عدوله؛ ليقموا دينه، ويعلوا كلمته، ويبينوا للناس الحق الذي خُلقوا لأجله، وهو توحيد رب العالمين، وإقامة الشرع الحكيم، وفارس هذا الميدان هم الصادقون الأتقياء في كل زمان، وغرة جبينهم صحابة رسول الله ﷺ، ثم التابعون، وتابعوهم بإحسان، جمعوا بين حسن الإتياع، وتمام التسليم، عظموا النصوص، وآمنوا بقدسياتها، وأنزلوها منزلها، وعقلوا العقل بزمام الشريعة الغراء، مستنيرين بقوله تعالى: ﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن تكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً﴾^(١)، فسلمت العقيدة صافية نقية، لم يكدر صفوها شوائب الشرك والبدع، وآمنوا ولم يغيروا ولم يبدلوا، عاشوا على ذلك، وعليه ماتوا، وصدق فيهم قول الله تعالى: ﴿من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلاً﴾^(٢). قال الطبري في تفسيرها: "لم يغيروا دينهم كما غيره المنافقون"^(٣)، وثناء الله ﷻ على المتبعين دلّ على ذم المحرفين المبدلين.

ولكن في أواخر عصر الصحابة رضي الله عنهم بدأت جذور علم الكلام، فكان أول ما ظهر الكلام في القدر^(٤)، مع موافقة المتكلمين لأهل السنة في أبواب العقيدة الأخرى، ثم توالى بعد ذلك مسائل العقيدة التي افتردت فيها الأمة، وقد طالع بعد ذلك شيوخ المعتزلة كتب الفلاسفة الأخرى حين نُشرت في

(١) سورة الأحزاب، الآية رقم: (٣٦).

(٢) سورة الأحزاب، الآية رقم: (٢٣).

(٣) جامع البيان في تأويل القرآن: ابن جرير الطبري. تحقيق: أحمد محمد شاكر . مؤسسة الرسالة. ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، (٢٣٩/٢٠)

(٤) انظر: الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية: عبد القاهر بن طاهر البغدادي. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة: مطبعة المدني، ص(١٨).

عهد المأمون، فخلطت مناهجها بمناهج علم الكلام^(١)، وأصبح علم الكلام فيما بعد هو الأصل في تقرير العقيدة عند المتكلمين.

ولقد كان موقف السلف الصالح من علم الكلام موقفاً حازماً هو المنع من تعاطي هذا العلم والاشتغال به ومجالسة أصحابه أو حتى الرد عليهم، وذلك أنهم نظروا إلى منهج الرسالة من الكتاب والسنة، فوجدوه قد انتهج منهاجاً خاصاً في تقرير العقيدة الإسلامية، فاتجه إلى العقل الإنساني والفتنة البشرية يخاطب ما جبلت عليه من حقائق تجعل الإيمان بوجود الخالق وضرورة عبادته وحده أمراً بديهياً، لا حاجة فيه إلى الجدل والفسطة، وأن الإسلام مبناه على الخضوع والتسليم، ثم نظروا إلى الأصول والمباحث التي نشأ فيها علم الكلام، فوجدوا أن علم الكلام ترعرع في بيئة وثنية خالية من التوحيد، أساسه الفلسفة اليونانية، وبيئة المجتمع الإغريقي الإباحي المنحل، فأطلقوا صيحات الإنذار إشفاقاً على هذه الأمة من أن تأخذ مأخذ الأمم السابقة فكثرت أقوالهم في التحذير من علم الكلام. يقول الإمام أحمد في رسالته للخليفة المتوكل في أمر القرآن: "ولست بصاحب كلام ولا أرى الكلام في شيء من هذا، إلا ما كان في كتاب الله ﷻ، أو في حديث عن النبي ﷺ، أو عن أصحابه، أو عن التابعين، فأما غير ذلك فإن الكلام فيه غير محمود"^(٢)، وعن الإمام الشافعي رحمه الله قال: "إياكم والنظر في الكلام فإن الرجل لو سئل عن مسألة الفقه فأخطأ فيه كان أكثر شيء أن يضحك منه عليه، ولو سئل عن مسألة في الكلام فأخطأ فيها نسب إلى البدعة، لقد رأيت أهل الكلام يكفر بعضهم بعضاً، ورأيت أهل الحديث يخطئ بعضهم بعضاً، والتخطفة أهون من الكفر"^(٣).

وإن الأحاديث النبوية الواردة في بيان أصول الإيمان جاءت مصدقةً، ومؤكدةً لما جاء في القرآن الكريم، مع زيادة تفسير وبيان فيها بما لا يعارضه؛ لأن الله ﷻ أنزل على نبيه الكتاب والحكمة، وقد قال النبي ﷺ: ((ألا وإني أوتيت

(١) انظر: الملل والنحل: محمد بن عبد الكريم الشهرستاني. مؤسسة الحلبي، (١/٢٩).

(٢) السنة: عبد الله بن أحمد بن حنبل الشيباني. تحقيق: د. محمد بن سعيد القحطاني. الدمام: دار ابن القيم. ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، (١/١٣٣).

(٣) مناقب الإمام الشافعي: فخر الدين الرازي. تحقيق: أحمد حجازي السقا. القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية. ط١، ١٩٨٦م، ص(٨٠).

الكتاب ومثله معه^(١)؛ فالحكمة التي أنزلها الله عليه مع القرآن، وعلمها لأمتها، تتناول ما تكلم به في الدين من غير القرآن من أنواع الخبر والأمر، فخره موافق لخبر الله، وأمره موافق لأمر الله؛ فجاءت أخباره في هذا الباب يذكر فيها أنواع كلامه وتكليمه لملائكته وأنبيائه، وكذلك حقائق اليوم الآخر، ونحو ذلك من الأمور الغيبية التي لا تخالف محكم التنزيل^(٢).

مشكلة البحث:

لما كانت الغاية من علم الكلام إثبات العقيدة بالطرق العقلية؛ فقد أنزل المتكلمون قواعدهم في علم الكلام على نصوص الكتاب والسنة لإثبات مسائل العقيدة الإسلامية أو نفيها؛ فجعلوا العقل أول أدلة إثبات العقيدة؛ لأنه عندهم قطعي الدلالة، في حين أن الكتاب والسنة ظنياً الدلالة، فلا يكفیان في إثباتها، وهم أيضاً لم يقبلوا حديث الآحاد بحجة أنه لا يفيد إلا الظن، والظن لا يؤخذ به أمور العقيدة، وقد وضع الرازي شروطاً عشرة للاستدلال بالأدلة السمعية^(٣)، وقرر في أساس التقديس أنه إذا تعارضت الأدلة النقلية والعقلية تُقدم العقلية^(٤). أما الدليل النقلية فقد سبق بيان طريقة عامة المتكلمين فيه فإما بالتأويل، وإما بالتفويض؛ بل ذهب والسنوسي^(٥) أبعد من ذلك إذ قال ضمن تعداده

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده: مسند (الشاميين)، حديث المقدم بن معدي، (٤١٠/٢٨) ح (١٧١٧٣). تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد. الرياض: مؤسسة الرسالة. ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م، وأبو داود في سننه، كتاب: السنة- باب: في لزوم السنة (١٣/٧) ح (٤٦٠٤). تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد كامل قره. ط١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م. قال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح. انظر في حاشية سنن أبي داود: (١٣/٧).

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل: أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية. تحقيق: محمد رشاد سالم. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ط٢، ١٤١١هـ-١٩٩١م، (١٤٦/٢) وما بعدها.

(٣) انظر: المحصول: فخر الدين الرازي. تحقيق: د. طه جابر العلواني. الرياض: مؤسسة الرسالة. ط٣، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ص(١٢٤).

(٤) انظر: أساس التقديس: فخر الدين الرازي. مطبعة البابي الحلبي، ١٣٥٤هـ، ص(١٢٨).

(٥) هو محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي الحسني، أبو عبد الله، والحسني نسبة للحسن بن علي بن أبي طالب من جهة أم أبيه. ولد بثلثمسان سنة ٨٣٢هـ. محدث، ومتكلم من أعلام الأشاعرة، ومنطقي، ومقريء. له تصانيف كثيرة، منها (شرح صحيح البخاري) لم يكمله، و (شرح مقدمات الجبر والمقابلة لابن الياصمين)، و (شرح جمل الخونجي) في =

لأصول الكفر: "والتمسك في أصول العقائد بمجرد ظواهر الكتاب والسنة من غير عرضها على البراهين العقلية، والقواطع الشرعية"^(١).

وبذلك صار العقل هو الميزان الذي يُعرف به الحق من الباطل، وتُميِّز به السنة من البدعة، فُعْطِلَتْ كثير من معاني نصوص الكتاب والسنة التي أرادها الله ﷻ ورسوله ﷺ، وأُدْخِلَ في أصول الدين ما ليس منه، وأصبح كثير من المسلمين يتعبدون الله تعالى بالعقيدة التي أقرها أمثال هؤلاء.

أهمية البحث وأسباب اختياره:

- لأن موضوعه أصول الإيمان الواردة في حديث جبريل ﷺ، والتي بينها النبي ﷺ بياناً شافياً قاطعاً للعدو مما يترتب على الإخلال بهذه الأصول والخروج عن الحق الذي بينه ﷺ فساداً عظيم في العقيدة والعبادة.
- لبيان فضل سنة النبي ﷺ ومنزلتها في التشريع الإسلامي، وضرورتها لفهم كتاب الله تعالى في زمن يحاول فيه أعداء الحق التهوين من شأنها، والتشكيك في عدالة رواتها، وتقديم العقل وآراء الرجال على قول صاحبها ﷺ من أجل الطعن في حجيتها.
- لبيان منهج النبي ﷺ في تقرير أصول الإيمان.
- لبيان خطر علم الكلام على العقيدة؛ حيث أعمل المتكلمون التأويل في غير بابه؛ وأبطلوا الحق الذي في النصوص الشرعية، وأوجبوا لها معانٍ باطلة، فخالفوا بذلك النقل الصحيح، والعقل الصحيح، ومعلوم أن العقل الصريح لا يخالف النقل الصحيح.
- لبيان خطر الاعتداد بالعقل وإعماله في الغيبيات التي أخبرنا عنها النبي ﷺ، وأن إتباع الهوى في ذلك سببٌ للزيغ عن الصراط المستقيم، ولذلك حذر الله ﷻ من مخالفة أمر نبيه ﷺ فقال تعالى: ﴿فليحذر الذين يخالفون

=المنطق، و (تفسير سورة ص وما بعدها من السور)، و (عقيدة أهل التوحيد) ويسمى العقيدة الكبرى، و (أم البراهين)، ويسمى العقيدة الصغرى، و (شرح صغرى الصغرى). توفي بنلمسان سنة ٨٩٥هـ. انظر: الأعلام: خير الدين الزركلي. دار العلم للملايين. ط ١٥٥، ٢٠٠٢م، (١٥٤/٧)، ومعجم المؤلفين: عمر بن رضا كحالة. بيروت: دار إحياء التراث العربي، (١٣٢/١٢).

(١) أم البراهين: محمد بن يوسف السنوسي. دار البيروني، ٢٠٠٩م، ص(٢٩٢).

- عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم^(١)، نقل الطبري رحمه الله عن الضحاك في تفسير هذه الآية بمعنى أن الله يطبع على قلبه؛ فلا يأمن أن يظهر الكفر بلسانه^(٢)، فماذا بعد الحق إلا الضلال؟
- لأن طريق الحق واحد وهو التسليم لكل ما بينه النبي ﷺ من أخبار عن الملائكة والكتب السابقة والرسول، ووضع العقل في مكانه الذي خلق له كل ذلك من أسباب استقامة عقيدة المؤمن، وسلامة المنهج، والفلاح في الدنيا والآخرة، وأن مخالفة ذلك بتقديم العقل وإقحامه في غير مجاله، أو تقديم آراء الرجال على قوله ﷺ سبب للضلال والخسران المبين.
 - لبيان أن استدلالات المتكلمين على عقائدهم بسنة النبي ﷺ إنما يراد منها إضفاء الشرعية والقدسية على أقوالهم ومعتقداتهم الباطلة.
 - الرد على من زعم أن عقائد المتكلمين المنتشرة اليوم بين المسلمين هي عقيدة النبي ﷺ وسلف الأمة، وذلك من خلال تناول استدلالات المتكلمين بأحاديث الكتب التسعة على مسائل أصول الدين المتعلقة بالملائكة والكتب والرسول، ومناقشتها في ضوء الكتاب والسنة، وفهم سلف الأمة؛ لبيان بطلان استدلالهم بالحق على عقائدهم الباطلة.

الدراسات السابقة Literature Review:

بعد التتبع والبحث لم أقف على رسالة علمية تناولت استدلال المتكلمين على عقائدهم بأحاديث الكتب التسعة على طريقة فهم السلف الصالح، لكن هناك العديد من الرسائل العلمية التي تناولت موضوع المتكلمين بالبحث، منها من تناول التعريف بهم، ومنها من تناول عقائد أهم فرقهم، ومنها ما خص منهجهم في الاستدلال بالدراسة، ووقفت على دراسة واحدة أحسبها أقرب الدراسات لموضوع بحثي وهي: أصول مسائل العقيدة عند المتكلمين في ضوء الكتب التسعة، للطالب: إبراهيم الديبو، وهي رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في تخصص العقيدة بدمشق، عام ١٤٣٥هـ، وفيها عرض الباحث عقائد المتكلمين في أصول الإيمان كوجود الله تعالى، ووحدانيته، وأسمائه وصفاته، وتطرق إلى

(١) سورة النور، الآية رقم: (٦٣)

(٢) انظر: تفسير الطبري: (٢٣١/١٩).

ذكر ما يتعلق بالأنبياء، والقدر، واليوم الآخر وما فيه من عذاب القبر، والبعث، ومشاهد يوم القيامة..

ولكن قارئه لا يجد فيه الاستدلال الصحيح بأحاديث النبي ﷺ، ولا موافقةً للصحابية وسلف الصالح في التسليم للمعنى المراد منها لأنه يعرض المسألة، ويذكر أقوال المتكلمين فيها، فتارةً يستدل بالعقل والنقل، وتارةً يستدل بالعقل فقط، ويسوق تأويل المتكلمين لأحاديث المستدل بها في المسألة، ثم يقررها كما يرونها؛ لأنه متأثر بمذاهب المتكلمين عامةً، وبالمذهب الأشعري خاصةً، فتتأوله لأحاديث الكتب التسعة كان محكوماً بقواعد النظر والاستدلال في علم الكلام، خاضعاً للعقل وطرقه في الاستدلال.

وعلمي في هذا البحث- إن شاء الله- هو دراسة الأحاديث من الكتب التسعة التي استدل بها المتكلمون على عقائدهم في ضوء الكتاب والسنة في ضوء فهم سلف الأمة؛ لبيان فساد استدلالاتهم بهذه الأحاديث على عقائدهم، والرد عليهم.

منهج البحث:

يمكن تحديد منهج البحث في النقاط التالية:

1. تتطلب طبيعة البحث إتباع المناهج التالية: (الاستقرائي - التحليلي - النقدي) وذلك لاستقراء استدلالات المتكلمين على عقائدهم بأحاديث الكتب التسعة من خلال كتبهم، ومناقشتها، وتحليلها في ضوء عقيدة السلف الصالح، ثم نقدها، وبيان مخالفتها لعقيدة الكتاب والسنة، وفساد استدلالهم بها على عقائدهم الباطلة.
2. البحث في أحاديث الكتب التسعة التي استدل بها المتكلمون، فإذا كان استدلالهم بحديث خارجها فهو ليس موطن البحث، ولكن إذا رأيت حديثاً هاماً هو عمدتهم خارج هذه الكتب التسعة أذكره على سبيل الفائدة.
3. عزو الآيات القرآنية بذكر اسم السورة، ورقم الآية.
4. تخريج الأحاديث النبوية، ونقل حكمها من كلام أهل العلم إن لم تكن في الصحيحين أو في أحدهما.
5. توثيق أقوال المتكلمين بالنقل من مصادرهم التي يعتمدونها بذكر اسم الكتاب، والمؤلف، ورقم الجزء والصفحة إن وجد.

حدود البحث Research Limitations: الاقتصار في البحث على ما استدل به المتكلمون على عقائدهم في باب الكتب بأحاديث الكتب التسعة، وجعلها مقياساً في نقل الأحاديث وضبطها.

مصطلحات البحث Terminology: الكتب التسعة: المقصود بها الصحيحان (البخاري، ومسلم)، والسنن الأربعة (سنن ابن ماجه، وأبي داود، والترمذي، والنسائي)، وسنن الدارمي، وموطأ الإمام مالك، ومسند الإمام أحمد. **المبحث الأول: التعريف بالكتب التسعة**

وهي كتب الحديث التسعة المعروفة والمشهورة: صحيح الإمام البخاري، وصحيح الإمام مسلم، والسنن الأربعة: (سنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه)، وموطأ الإمام مالك، ومسند الإمام أحمد، وسنن الدارمي.

وهذه الكتب هي أشهر كتب الحديث وأهمها، وتعتبر هي الأصل في تخريج الأحاديث، وقد اشتملت على كافة أمور الدين: في العقيدة، والأحكام، والتفسير، وغير ذلك من موضوعات الدين، وهي مختلفة في ترتيب أبوابها، وعرضها للأحاديث عن بقية كتب السنة الأخرى التي اقتصر على موضوع واحد، أو عدة موضوعات من موضوعات العقيدة.

وفيما يلي أذكر نبذة عن كل كتاب منها من حيث: (اسم الكتاب، وموضوعه، ومنهجه في ترتيب الأحاديث، أبواب العقيدة التي شملها):

١- صحيح الإمام البخاري:

والإمام البخاري هو: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، المكنى بأبي عبد الله البخاري، جبل الحفظ، وإمام الدنيا في فقه الحديث، ولد سنة ١٩٤هـ، سمع الحديث في بخارى، والري، وبغداد، والبصرة، والكوفة، ومكة، والمدينة، ومصر، والشام، توفي سنة ٢٥٦هـ^(١).

واسم صحيحه: (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه، وأيامه)، وهذا اسمه الكامل، وإن كان اختصره إلى (صحيح البخاري)،

(١) انظر: الجرح والتعديل: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد التميمي. حيدر آباد: طبعة دار المعارف العثمانية، وبيروت: دار إحياء التراث العربي. ط١، ١٢٧١هـ-١٩٥٢م، (١٩١/٧)، والثقات: محمد بن حبان التميمي. حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية. ط١، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م، (١١٣/٩).

فهذه تسمية مختصرة فقط.

وموضوعه: أفراد الصحيح الثابت من سنة النبي ﷺ، وفرزه عما سواه من الأحاديث التي لا تثبت، وهذا يمكن أن يُستفاد من تسمية كتابه البخاري^(١).
ومنهجه في ترتيب الكتاب: لما أَلَّفَ رحمه الله كتابه هذا لم يكن تركيزه فقط على الرواية التي يورد فيها الأحاديث الصحيحة مجردة عن أي شيء آخر؛ بل كان له هم غير هذا وهو التفقه، لذلك رأى أن يجعل هذه الأحاديث الصحيحة مبنية على الأبواب الفقهية بطريقة فيها استنباطات دقيقة؛ بحيث إنها بمجموعها يمكن أن تشكل مذهباً للبخاري، ومع ذلك لم يقتصر على هذه الأحاديث فقط، ولكنه بما أنه يريد التفقه فإنه جمع لهذه الأحاديث غيرها، فنجد أنه يورد الآيات، ويوزعها بحسب تناسبها مع تلك الأبواب التي ييؤب بها، وثبوت القرآن لا نزاع فيه؛ فكان يجعل الآيات هذه أصلاً، ثم يورد ما صح من الأحاديث التي يوردها معلقة، أو غير ذلك كالأثار الواردة عن الصحابة^(٢).

وأما أبواب العقيدة التي شملها: فقد بدأ كتابه بكتاب الوحي، ثم كتاب الإيمان، ثم أفرد كتباً للأبواب الفقهية، ثم كتاب أحاديث الأنبياء، وكتاباً في القدر، وختم جامعه بكتاب التوحيد، وهو أهم كتاب لطلبة العلم الدارسين لمسائل العقيدة؛ حيث أسهب في ذكر الأحاديث التي اهتمت بشرح وتوضيح مسائل العقيدة، وأكثر كتبه التي تلتبس فيها أحاديث العقيدة بعد كتاب التوحيد هي: كتاب الإيمان، وكتاب القدر، ففي كتاب الإيمان ذكر الأحاديث في تفاضل أهل الإيمان وما يشتمل عليه، وكل ما له علاقة بالإيمان والإسلام.
أما كتاب القدر ففيه من مسائل القدر وعلاقته بعلم الله الكثير، كما يمكن أن نجد من الأحاديث التي لها صلة بالعقيدة في الكتب والأبواب التي ليست مظنة لذلك.

(١) انظر: مناهج المحدثين: د. سعد بن عبد الله آل حميد، اعتنى به: أبو عبيدة ماهر بن صالح آل مبارك. الرياض: دار علوم السنة للطباعة والنشر والتوزيع. ط ١٤٢٠هـ، ١٤١٠هـ-١٩٩٩م، ص (١٩).

(٢) انظر: مناهج المحدثين: آل حميد: ص (١٩).

وقد أتى عليه العلماء وأجمعوا على أنه أجلُّ كتب الإسلام وأصحها بعد كتاب الله ﷺ، وأن الأمة قد تلقتة بالقبول^(١).

٢- صحيح الإمام مسلم:

والإمام مسلم هو: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، يُنسب إلى بني قشير، ولد في سنة ٢٠٤هـ، والبخاري من شيوخ مسلم، ولكن لم يرو عنه مسلم في الصحيح ولا حديثاً واحداً، والترمذي صاحب الجامع الصحيح من تلاميذ مسلم، وقد رحل إلى كثير من البلدان فسمع بالكوفة، والعراق، والحرمين، ومصر، ولقي كثيراً من الشيوخ، توفي سنة ٢٦١هـ^(٢).

واسم صحيحه: (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ).

وموضوعه: الأحاديث الصحيحة، لكنه لم يدع أنه استوعب كل الصحيح، لا هو ولا شيخه البخاري، فكان أحياناً عن بعض الأحاديث خارج الصحيحين فيصحها، والسبب الذي جعله لا يودعها في صحيحه؛ لكونها من الأحاديث التي تُكلم فيها فلا يريد أن يكون هناك مجال للكلام في صحيحه، ثم إنه رحمه الله أشار إلى أنه انتقى اثنتي عشر ألف حديث من ثلاثمائة ألف حديث، وقد وردت عنه عبارة أنه قال: ما وضعتُ في كتابي هذا شيئاً إلا بحجة، وما أسقطتُ منه شيئاً إلا بحجة^(٣).

ومنهجه في ترتيب الكتاب: لم يبوب رحمه الله كتابه، فقد ساق الأحاديث بناءً على الترتيب الفقهي، ابتداءً بكتاب الإيمان، ثم الطهارة، ثم الصلاة، وهكذا لكنه لم يبوب؛ بل هذا التبويب إنما بوبه بعض الشراح لصحيحه، وبعض المستخرجين، وبعض الملخصين، كتبوا الإمام النووي رحمه الله.

(١) انظر: البداية والنهاية: إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الرياض: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان. ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، (٥٢٧/١٤)، وشرح النووي على صحيح مسلم: محيي الدين النووي. بيروت: دار إحياء التراث العربي. ط٢، ١٣٩٢هـ، (١٤/١).

(٢) انظر: الجرح والتعديل: (١٨٢/٨)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال: يوسف بن عبد الرحمن أبو الحجاج المزي. تحقيق: د. بشار عواد معروف. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط١، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، (٤٩٩/٢٧) وما بعدها.

(٣) انظر: مناهج المحدثين: آل حميد: ص (٣٧) وما بعدها.

كما أن من منهجه رحمه الله أنه لا يرى الرواية بالمعنى بخلاف شيخه البخاري- كما أسلفنا-، فالإمام البخاري يرى الرواية بالمعنى؛ إذا تلقى الحديث بلفظٍ جَوَزَ لنفسه أن يرويهِ بلفظٍ آخر بشرط أن يكون المعنى هو المعنى، وأما الإمام مسلم فإنه يحترز كل الاحتراز عن أي لفظة يغيّرُها ويبدلها في الإسناد^(١). وقد تميز صحيحه بحسن ترتيبه وتلخيصه لطرق الحديث بغير زيادة ولا نقصان، واحترازه من التحويل في الأسانيد عند اتفاقها، كما أنه لم يمزج حديث النبي ﷺ بغيره، وكانهم يشيرون إلى صنيع الإمام البخاري حينما مزج مع الحديث ما ورد عن الصحابة وعن التابعين وبعض الكلام الذي يذكره من عنده، كل ذلك بسبب ما يُلجئ إليه فقه الحديث، ولكن الإمام مسلم رحمه الله لم يصنع من ذلك شيئاً^(٢).

وأما أبواب العقيدة التي شملها: كتاب الإيمان الذي جمع فيه كثيراً من مسائل الإيمان؛ كالعلاقة بين الإيمان والإسلام، وتفاضل أهل الإيمان، وزيادة الإيمان ونقصانه، والإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ، وذكر الأحاديث التي جاءت في المسيح ابن مريم عليه السلام، وأحاديث رؤية الله تعالى، والشفاعة، وما جاء في المسيح الدجال.

ومن الكتب التي اشتملت على أحاديث العقيدة في صحيحه كتاب: صفة يوم القيامة والجنة والنار؛ حيث أدرج تحته أبواباً منها: باب في البعث والنشور وصفة الأرض يوم القيامة، وباب في الدخان، وباب في انشقاق القمر، وكتاب في الجنة وصفة نعيمها، وقد أدرج تحته أبواباً منها: باب في صفات الجنة وأهلها، وباب في صفة خيام الجنة وهكذا، باب في إثبات الحساب، وكتب في الفتن وأشراف الساعة، وأدرج تحته أبواب منها: باب اقتراب الفتن، وباب إخبار النبي ﷺ فيما يكون إلى قيام الساعة، وباب ذكر الدجال وصفته، باب ما بين النفختين.

٣- سنن أبي داود:

وهكذا اسم كتابه السنن، وهو من السنن الأربعة المشهورة. والإمام أبي داود هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير، الأزدي السجستاني، محدث البصرة، ولد بها ببلدة سجستان في سنة ٢٠٢هـ، سمع الحديث في بغداد، والشام، ومكة، ولذلك يجده أهل الحديث حُظيَ بعلو الإسناد،

(١) انظر: المرجع السابق: ص(٤٠-٤٧).

(٢) انظر: مناهج المحدثين: آل حميد: ص(٣٨ وما بعدها).

وسننه تعتبر من السنن عالية الإسناد، ويأتي في مرحلة علو الإسناد بعد الإمام البخاري، أي أنه يفوق الإمام مسلم في علو الإسناد؛ بل ويشارك الإمام البخاري في كثير من الأحيان في جماعة من شيوخه لم يشاركه في الرواية عنهم غيره؛ مع العلم بأن البخاري أكبر منه بحوالي ثمان سنوات، وحدث عنه الإمام الترمذي، والنسائي، وغيرهم، ولازم مجلس الإمام أحمد مدةً، وسأله عن دقائق المسائل في الفروع والأصول، وقد توفي رحمه الله بالبصرة سنة ٢٧٥هـ^(١).

موضوع سننه: أحاديث الأحكام فقط، الصحيحة منها وغير الصحيحة، وأبو داود أراد أن يقتصر سننه على هذا النوع من الأحاديث؛ لأنه يرى أنه هي التي يرتكز عليها العمل، وما عدا ذلك فلم يرَ أن هناك أهمية تدعو إليه؛ فأبي داود تنحى منحى آخر في التصنيف.

وإذا كان الإمام البخاري قد جاء في مرحلة وجد الناس في تصنيفاتهم، إما أنهم مزجوا الآثار التي جاءت عن الصحابة والتابعين بحديث النبي ﷺ، أو أن التأليف أخذ طابعاً آخر وهو المسانيد، فأراد البخاري أن يجعل هذه الأحاديث المرفوعة التي اهتم بها أصحاب المسانيد مبنية على أبواب الدين جميعها، فقد كان تصنيف العلماء قبل زمان أبي داود على طريقة الجوامع والمسانيد، فتجمع تلك الكتب إلى ما فيها من السنن والأحكام أخباراً، وقصصاً، ومواعظاً، وآداباً، أما السنن المحضة فلم يقصد أحد منهم إفرادها واستخلاصها من تلك الأحاديث، ولا اتفق له ما اتفق لأبي داود.

أما أبو داود فقد جاء بفكرة البخاري لكنه حصرها في نطاق معين وهو نطاق الأحكام فقط، فكتابه هذا يعتبر جديداً في باب من حيث عنايته بأحاديث الأحكام فقط^(٢).

منهجه في سننه: ففي رسالته التي بعث بها إلى مكة واصفاً كتابه السنن ذكر أنه يخرج في الباب الصحيح وما يشابهه، وما كان فيه من وهن شديد فإنه يبينه، فعلى هذا تكون الأحاديث التي في سننه على ثلاثة أنواع:

١. الحديث الصحيح وما يشابهه ولعله الحسن.
٢. الحديث الضعيف الذي ضعفه شديد، فهذا يذكر أنه يبينه وينص على أن هذا الحديث ضعيف بكلامه في أحد رواته أو قدحه بذلك الحديث نفسه.

(١) انظر: الجرح والتعديل: (٤/١٠١ وما بعدها)، وتهذيب الكمال: (١١/٣٥٦ وما بعدها).

(٢) انظر: مناهج المحدثين: آل حميد: ص (٦٩ وما بعدها).

٣. ٣ الحديث الذي ما لم يكن فيه وهن شديد فإنه يسكت عنه، وهي قليلة.
ومن منهجه أيضاً في السنن الاختصار؛ فلم يرد التطويل، ولو أراد التطويل لأصبح الكتاب بأضعاف حجمه حالياً، والدليل على ذلك:
أولاً/ يحاول جاهداً ألا يورد الأحاديث المطولة، فإذا وجد الحديث طويلاً فإنه يختصره بحسب ما يستطيع، فيركز على بعض جزئيات ذلك الحديث التي فيها ما يخدمه في ذلك التبويب الذي يجعل ذلك الحديث يندرج تحته، ويحذف ما عدا ذلك، وربما أشار بقوله: (الحديث)، أو (فذكر الحديث) ونحو تلك الألفاظ، وقد صرح بهذا بنفسه في رسالته التي وصف فيها كتابه السنن.
كما أنه رحمه الله أراد لسننه أن يكون جامعاً لكل الأحاديث الصحيحة في الأحكام، وإذا لم يجد في الباب حديثاً صحيحاً فإنه يورد في الباب أحاديث غير صحيحة، فإذن هو لم يقتصر الصحيح فقط؛ بل جمع الصحيح وغير الصحيح.

ثانياً/ من رغبته في الاختصار أنه بالرغم من أنه شمل جميع أبواب الأحكام، وبوّب لها تبويبات جيدة إلا أنه رحمه الله لا يورد في الباب الواحد إلا عدداً قليلاً من هذه الأحاديث - حديثاً أو حديثين - كما صرح به في رسالته المذكورة، ويحاول أن يقتصر على الأحاديث الصحيحة في إيراده لها.
وهو مع ذلك لم قد صرح بأنه قد يترك بعض الأحاديث الصحيحة؛ اكتفاءً بغيرها عنها، ويحاول أن يقتصر على المشهور من هذه الأحاديث فينتقيها انتقاءً، ولكنه في إيراده لغير الصحيح يحاول كما يقول أن يركز على الأحاديث المشهورة فلا يورد الغرائب ولا المناكير، وعلى ذلك فهو لم يجمع الأحاديث الصحيحة^(١).

وأما أبواب العقيدة التي شملها: فلقد أفرد أبو داود باباً للحديث عن المهدي ضمنه اثني عشر حديثاً، وكتاباً للحديث عن الملاحم تكلم فيه عن أمارات الساعة؛ كقتال الترك، وحسر الفرات، وخروج الدجال، وخبر ابن الصائد، ثم ذكر أحاديث قيام الساعة، فهذه أهم الأبواب التي تلتقي مع موضوعات العقيدة، أما باقي الأبواب فقد جاءت لتشرح الأبواب الفقهية.

(١) انظر: مناهج المحدثين: آل حميد: ص(٧٠ وما بعدها).

وقد أثنى العلماء على سننه، فهو من الكتب البديعة التي أعجب بها العلماء إعجاباً شديداً، وذلك لجودة مادته العلمية، وليس أدل على هذا أن الإمام أحمد رحمه الله استجاد هذا الكتاب، واستحسنه حينما عرضه عليه أبو داود، وتضافرت كلمات العلماء في الثناء عليه؛ بل من الثناء عليه تلك الشروح التي لهذا السنن (١) (٢).

٤- سنن الترمذي:

والإمام الترمذي هو: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحّاك، المكنى بأبي عيسى الترمذي، ينسب إلى قبيلة سُلَيْم، ولد في ترمذ بإيران سنة ٢١٠هـ، سمع الحديث بخرسان، والحرمين، ولكنه لم يدخل بغداد لذلك لم يسمع من الإمام أحمد، ولا مصر، ولا الشام، وسمع من الشيخان: البخاري ومسلم، وسمع أيضاً من أبي داود، وغيرهم من كبار علماء وشيوخ الحديث، لكن ملازمته للإمام البخاري كثيراً، فقد أطال ملازمته له، وتأثر به واستفاد منه، وقد صرح في آخر سننه بأن أكثر ما ذكر فيها من (العلل)، والكلام في (الرجال والتاريخ)؛ فإن هذا مما ناظر به شيخه البخاري، وتوفي في (ترمذ) سنة ٢٧٩هـ، وقد كان ضريباً (٣).

وأما اسمه: (الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ، ومعرفة الصحيح والمعلول، وما عليه العمل)، وهذه هي التسمية جاءت صريحة على بعض النسخ الخطية الجيدة لهذا الكتاب. ولكن العلماء قد اختلفوا في تسميته:

فمنهم من سماه بـ(صحيح الترمذي)، ولكن إطلاق لفظ (صحيح) على كتاب الترمذي خطأ؛ لأن فيه الصحيح، والحسن، والضعيف، والمنكر، وشديد الضعف؛ بل حتى الموضوع، ولذلك هذه التسمية لا تناسب موضوع الكتاب، ولم يزعم الترمذي رحمه الله ذلك.

(١) ومن هذه الشروحات: شرح السنن للخطابي، وهناك تخرجات للمنذري، وهناك شرح ابن رسلان، وشرح لابن القيم، وغير ذلك من الشروح، ولكن كثيرٌ منها لم يكتمل مثل شرحه لمسعود الحارثي، وشرح لمغلطاي، وغيرهما.

(٢) انظر: مناهج المحدثين: آل حميد: ص (٧١-٧٥).

(٣) انظر: الثقات: (١٥٣/٩)، وتهذيب الكمال: (٢٦-٢٥٢).

ومنهم من سماه (الجامع الصحيح)، وتسميته بـ(الجامع)، وهو الأصوب؛ لأن الكتاب اشتمل على الأحكام وغير الأحكام؛ كالعقيدة، والتفسير، والمناقب، وغيرها، وكلها موجودة في كتابه.

ولكن الاستعمال الكثير للتسمية بـ(السنن)؛ لاشتماله على أحاديث الأحكام مرتبة على أبواب الفقه^(١).

موضوع سننه: جميع أبواب الدين، سواء أحاديث الأحكام، وغيرها، الصحيح منها، والحسن، والضعيف.

منهجه في سننه: من منهج الترمذي رحمه الله في سننه أنه لم يستعمل لفظ (كتاب)، وإنما يستعمل لفظ (أبواب)، فيقول: أبواب الطهارة، وأبواب الصلاة، وهكذا، ثم تحت هذا العنوان يبدأ يعدد فيقول: باب كذا، باب كذا، ويورد عناوين متأثراً في إيراد هذه العناوين بشيخه البخاري، فإن هذه العناوين تدل على مضمون ما يقع تحت تلك العناوين من الأحاديث التي يوردها، فهو يترجم للمسألة باسم الباب الذي يضعه، ويورد تحته حديثاً أو أكثر، ثم يتبعه بآراء الفقهاء في المسألة، وعملهم بالحديث، ويتكلم على درجة الأحاديث تصحيحاً، وتحسيناً، وتضعيفاً، ويتكلم في الرجال والأسانيد، وما تشتمل عليه هذه الأسانيد من علل، ويذكر ما للحديث من طرق، ثم إن هناك أحاديث أخرى تناسب الترجمة أشار إليها بقوله: وفي الباب عن فلان وفلان من الصحابة^(٢).

وقد ذكر العلماء رحمهم الله تأثر الترمذي بشيخه البخاري ومسلم في تأليفه لهذا الكتاب، ولهذا حاول أن يجمع بين طريقتيهما، ومعلوم أن كلا منهما له طريقة تختلف عن الآخر، فالبخاري يركز على الناحية الفقهية، ومسلم يركز على الصناعة الحديثية، والترمذي أراد الجمع بين هاتين الطريقتين، فخلص بهذا المنهج الذي سار عليه^(٣).

وأما أبواب العقيدة التي شملها: فقد أفرد باباً للفتن ذكر فيه الأحاديث التي تتكلم عن أشراط الساعة، كانشقاق القمر، والخسوف، وطلوع الشمس من مغربها، وظهور الدجال، ويأجوج ومأجوج، ونزول عيسى بن مريم عليه السلام، إلى غير ذلك من أشراط الساعة.

(١) انظر: مناهج المحدثين: آل حميد: ص (٨٥-٨٨).

(٢) انظر: مناهج المحدثين: آل حميد: ص (٨٨).

(٣) انظر: المرجع السابق: ص (٨٨ وما بعدها).

أما باقي مسائل العقيدة فلم يفردها أبواباً خاصة، إلا أننا نجد كثيراً منها في أبواب الجامع المتنوعة.

وقد أثنى عليه العلماء، فذكروا أنه من أحسن الكتب، وأكثرها فائدة، واحسنها ترتيباً، وأقلها تكراراً، وفيه ما ليس في غيره من ذكر المذاهب، ووجوه الاستدلال، وتبيين أنواع الحديث من الصحيح، والحسن، والغريب، وفيه جرح وتعديل، وفي آخره كتاب العلل، وقد جمع فيه فوائد حسنة لا يخفى قدرها على من وقف عليها؛ لذلك نال رضا العلماء وقبولهم^(١).

٥- سنن النسائي:

والإمام النسائي هو: أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر الخرساني النسائي القاضي، ولد في مدينة (نسا) سنة ٢١٥هـ، رحل في طلب العلم منذ الصغر، فرحل إلى خراسان، والحجاز، ومصر والعراق، والجزيرة، والشام، وسمع من كثير من الشيوخ، وكان حريصاً على التلقي، وسمع عن الشيخان: البخاري ومسلم، وظفر بالأسانيد العالية؛ لأنه شاركهما في كثير من شيوخهم، وتوفي في سنة ٣٠٣هـ فقيلاً: في مكة، وقيل: بالرملة في فلسطين على الراجح^(٢).

واسم سننه: (المجتبى من السنن)، وهي السنن الصغرى، وهو كتاب كبير جداً، له عدة روايات، وفي كل رواية ما ليس في الأخرى، ويظهر أن السبب هو أن كبر حجم الكتاب جعل بعض هذه الكتب يفوت سماعها بعض أولئك الرواة الذين رووا السنن عن النسائي، لكن بمجموع هذه الروايات يمكن أن يضم بعضها إلى بعض؛ لتشكل كتاباً كبيراً هو كتاب السنن الكبرى للنسائي^(٣).

موضوع سننه: الأحاديث الفقهية التي تناولها في الفقه، ابتداءً بباب الطهارة، واختتمه بباب الأشربة، وهذه الأحاديث أقسام، وهي:

١. أحاديث مخرجة في الصحيحين، وأكثر سننه من هذا الباب.
٢. أحاديث صحيحة على شرط الشيخين.

(١) انظر: جامع الأصول: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن الأثير. مطبعة السنة المحمدية. ط ١، ١٣٦٨هـ-١٩٤٩م، (١/١١٤).

(٢) انظر: تهذيب الكمال: (١/٣٢٨)، والبداية والنهاية: (٤/٧٩٢ وما بعدها).

(٣) انظر: مناهج المحدثين: آل حميد: ص (٢٣٩).

٣. أحاديث أخرجه النسائي، وأوضح علتها بطريقة يفهما أهل الصنعة^(١).

كما أن من الأحاديث في سننه الصحيحة، والضعيفة وهي كثيرة؛ بل ويضعفها النسائي نفسه، وينبه في كثير من الأحيان على ضعفها، وقد يفوته، أو يسكت عن الكلام عن ضعفها^(٢).

منهجه في سننه: لأنه كتاباً فقهياً، فقد رتب أحاديثه ترتيباً فقهياً على أبواب الفقه المشهورة، مصاحباً بالتبويب والترجمة على تلك الأحاديث بما تضمنته تلك الأحاديث من معانٍ فقهية، فقد ابتدأ بالطهارة، واختتمه بالأشربة، ثم إنه صرح بمنهجه في إخراج بعض الرواة، فإنه صرح أنه لا يترك حديث الراوي حتى يجمع أئمة طبقة معينة على تركه، لكن الترمذي أكثر إيضاحاً لفقه الحديث من النسائي؛ لأن الترمذي يعني عناية فائقة بإيراد آراء الفقهاء، بينما يمتاز سنن النسائي عن سنن الترمذي بأنه أقل إخراجاً للأحاديث الضعيفة، فهو أنقى من جامع الترمذي، فلكل من الكتابين ميزة عن الآخر، وليس معنى هذا أنه لا يورد بعض الآراء الفقهية؛ بل يوردها بطريقته.

كذلك من منهجه رحمه الله في سننه أنه حرص كل الحرص في الباب الواحد على إخراج الحديث الصحيح إذا وجد، فإن لم يجده أخرج بعض الأحاديث الضعيفة التي يرى أن رواها المضعفين ممن لم يجمع الأئمة على ضعفهم وترك أحاديثهم، ولربما وجد في الباب حديثاً صحيحاً، وأخرج معه بعض الأحاديث الضعيفة، والسبب في ذلك كون ذلك الحديث الضعيف تضمن زيادة لم ترد في الحديث الصحيح^(٣).

إذن سنن النسائي تعتبر من الكتب الحديثية التي تحتاج إلى النظر في أسانيد الأحاديث التي فيها من التي ليست في الصحيحين، فيمكن أن يكون الحديث صحيحاً، ويمكن أن يكون غير صحيح، ويمكن أن يكون هذا الذي ليس بصحيح قد تكلم عنه النسائي نفسه وأعله وبين ضعفه، ويمكن ألا يكون النسائي قد بين ضعفه^(٤).

(١) انظر: المرجع السابق: ص (٢٤٢).

(٢) انظر: المرجع السابق: ص (٢٥٨).

(٣) انظر: مناهج المحدثين: آل حميد: ص (٢٤٢-٢٤٥).

(٤) انظر: المرجع السابق: ص (٢٥٩).

وأما أبواب العقيدة التي شملها: وقد شملت أبوابه مسائل الفقه، أما كلامه عن العقائد فهو من خلال الأحاديث التي تناولها في الفقه، وفيها بعض مسائل العقيدة، والصفات؛ لأن ليس الغرض من هذه السنن كلامه عن أحاديث ومسائل العقيدة، لذلك لم يُفرد لها أبواباً، إلا ما ذكره في سننه عن الإيمان، والإسلام، وشرائعه؛ حيث ذكر فيه أحاديث عن تفاضل أهل الإيمان، وعلامة الإيمان، وصفة الإيمان والإسلام، وكتاب الجنائز وفيه أبواب عن القبر وضمته. ولعل السبب في عدم توسعه في مسائل العقيدة يرجع إلى أمرين:

الأول: طبيعة موضوع السنن وتعلقها بالأحكام.

والثاني: أنه أفرد في كتابه السنن الكبرى كتاباً سماه (كتاب النعوت) جمع فيه أحاديث الأسماء والصفات.

٦- سنن ابن ماجه:

والإمام ابن ماجه هو: أبو عبد الله محمد بن يزيد الربيعي ابن ماجه القزويني، وهو حافظ قزوين في عصره، ولد سنة ٢٠٩هـ، وقد رحل في طلبه للعلم إلى خراسان، والعراق، والحجاز، ومصر، والشام، وغيرها من البلاد، توفي سنة ٢٧٣هـ^(١).

واسم سننه: (سنن ابن ماجه).

موضوعه: الأحاديث الفقهية في جميع أبواب الفقه الصحيحة منها، والضعيفة، والمنكرة، وقليل من الموضوع، وأما ما ذكره بعض أهل العلم من أن الغالب على ما يتفرد به ابن ماجه الضعف، فهذا مؤداه إلى أن كثيراً من الأحاديث التي يتفرد بها ضعيفة، وهذا صحيح، ولكن لا يعني أن جميع الأحاديث التي يتفرد بها ابن ماجه ليس فيها صحيح؛ لأن هناك من غلط وحكم على جميع الأحاديث التي تفرد بها في سننه بالضعف، وهذا القول ليس على إطلاقه^(٢).

منهجه في سننه: أنه مرتب على طريقة الأبواب الفقهية، وهو حسن الترتيب، وسرد الأحاديث فيه باختصار من غير تكرار، وهذا ليس في شيء من الكتب الستة بهذه الصورة؛ أي تحفظه على تكرار الأحاديث؛ حيث إنه لا يكررها

(١) انظر: تهذيب الكمال: (٤٠/٢٧)، والبداية والنهاية: (٦٠٨/١٤) وما بعدها).

(٢) انظر: مناهج المحدثين: آل حميد: ص(٢٢٢) وما بعدها).

في الغالب، وإن كان الإمام مسلم رحمه الله يمكن أن يكون قريباً من هذا، فإنه لا يكرر الحديث في مواضع، وأما تكراره للحديث في موضع واحد فنعم. ويمتاز بكثرة زوائده على الكتب الخمسة المشهورة، كما أنه مهد لأبوابه الفقهية بمقدمة طويلة من أبواب كثيرة متنوعة أهمها ما جاء في الإيمان، والقدر، وفضل الصحابة، وفضل العلم والعلماء، ثم شرع في موضوعات الكتاب ابتداءً بكتاب الطهارة، وانتهاءً بكتاب الزهد.

وأما أبواب العقيدة التي شملها: فهو لما ختم كتابه بكتاب الزهد جمع فيه أحاديث عن الموت، والقبر، والبعث، والحوض، والشفاعة، والجنة، والنار، ومن الكتب التي اشتملت على مسائل العقيدة: في سننه: كتاب الفتن، وأدرج تحته أبواباً عن أشراط الساعة، وفتنة الدجال، وخروج عيسى بن مريم عليه السلام، وخروج يأجوج ومأجوج، وطلوع الشمس من مغربها، وكذلك كتاب الدعاء، وأدرج تحته أبواباً في اسم الله الأعظم، وآخر في أسماء الله الحسنى.

٧- موطأ الإمام مالك:

والإمام مالك هو: أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي التميمي، ويلقب إمام دار الهجرة، وهو أحد الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب الفقهية المتبعة، ولد بالمدينة النبوية سنة ٩٣هـ، وطلب العلم في صغره وهو ابن بضع عشرة سنة، وتأهل للفتيا، وحدث عنه جماعة وهو شاب، وقصده طلبه العلم في الآفاق، وقد أجمع العلماء على إمامته، وجلالته، والإذعان له في الحفظ والتثبت، وتعظيمه لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، توفي بالمدينة النبوية سنة ١٧٩هـ^(١).

واسم كتابه: هو (الموطأ)، ولا خلاف بين العلماء في هذه التسمية. وموضوعه: فهو في القضايا الفقهية في الغالب؛ لأن معظم مادته في الأبواب الفقهية، وهي ثلاثة أرباع الكتاب، والربع الأخير جعله لأبواب الأدب والأخلاق ونحوها، وقد ذكر رحمه الله أنه قال عن موطئه: فيه أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقول الصحابة، والتابعين، ولم أخرج عن جملتهم إلى غيرهم، وقد تكلمت

(١) انظر: تهذيب الأسماء واللغات: يحيى بن شرف النووي. بيروت: دار الكتب العلمية، (٧٩-٧٥/٢)، والبداية والنهاية: (١٣/٥٩٩-٦٠٢).

برأيي في الاجتهاد، ويشتمل موطأه على عدة أنواع من المرويات: الأحاديث المسندة المتصلة إلى النبي ﷺ، والمرسلة، والمنقطعة، والبلاغات^(١).

ومنهجه في موطئه: رتبته على الأبواب الفقهية، فكل كتاب يندرج تحته مجموعة من الأبواب الفقهية، وبعضها اقتصر باب واحد، ومعظم أبواب الكتاب تشتمل على أكثر من نوع من أنواع الأحاديث التي تقدم ذكرها، ففيها المسند المتصل، والمرسل، والبلاغ، وغيرها، إلا أننا نجد أن بعض الأبواب ليس فيها إلا الأحاديث فقط، وبعضها ليس فيه إلا الآثار فقط، وهكذا.

كما أنه رحمه الله لم يبدأ موطأه بكتاب الطهارة على عادة المصنفين؛ بل بدأه بكتاب وقوت الصلاة؛ لأهمية الصلاة في الدين، وهي أم العبادات، والوقت أصل في وجوب الصلاة، فإذا دخل الوقت وجبت الصلاة، فيجب الوضوء وغيره، واختتمه بكتاب أسماء النبي ﷺ.

وأما أبواب العقيدة التي شملها: لم يشمل كثير أبواب في العقيدة؛ لأن محتوى الكتاب - كما سبق بيانه - أنه يتعلق بالموضوعات الفقهية؛ لكنه خصص كتابين في العقيدة:

الكتاب الأول: في القدر، وأدرج تحته بابين:

الأول منهما: للنهي عن القول بالقدر.

والثاني: جمع فيه ما جاء في أهل القدر،

والكتاب الثاني: كتاب جهنم، واقتصر فيه على باب واحد، وأوضح فيه صفة جهنم.

وقد اتفقت كلمة الأئمة العلماء على الثناء على موطأ مالك، وأنه من أفضل الكتب وأولاها بالعناية والاهتمام حتى اعتبره بعضهم أنفع الكتب بعد كتاب الله ﷻ.

قال الإمام الشافعي رحمه الله: " ما كتابٌ أكثر صواباً بعد كتاب الله من كتاب مالك - يعني الموطأ -"^(٢).

(١) انظر: مناهج المحدثين (مالك-أحمد-ابن خزيمة-ابن حبان-الحاكم-الطبراني): أ.د. محمد بن تركي التركي. الرياض: دار العاصمة للنشر والتوزيع. ط ١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م، ص (١٤-٢١).

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: يوسف بن عبد الله بن عبد البر. تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري. المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. ١٣٨٧هـ، (٧٦/١).

ومعلوم أن الإمام الشافعي قال هذا الكلام قبل وجود كتابي الإمامين الجليلين: البخاري ومسلم.

٨- مسند الإمام أحمد:

والإمام أحمد هو: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني المروزي البغدادي، ويلقب بإمام أهل السنة والجماعة، ولد في بغداد سنة ١٦٤هـ، ومن شيوخه: الإمام الشافعي، وحدث عنه الشيخان: البخاري ومسلم بعض الأحاديث، توفي سنة ٢٤١هـ.

واسم مسنده: باتفاق العلماء أنه (المسند)، والمسند عن المحدثين: هو الكتاب الذي يجمع أحاديث كل صحابي مع بعضها، ولكن تختلف المسانيد فيما بينها في طريقة ترتيبها^(١).

وموضوعه: جميع مسائل الأصول والفروع، ففيه العقيدة، والفقه، والتفسير، والقراءات، وأحاديثه ليست كلها صحيحة، ولكن يوجد فيها الضعيف، وقد يوجد فيها الضعيف جداً ولكنه نادر.

ومنهجه فيه: لم يرتب الإمام أحمد مسنده؛ لأنه كتبه في أوراق وأجزاء متفرقة، وكان طوال حياته يمحو بعض الأشياء، ويضيف بعضها الآخر، ولكنه توفي قبل أن يرتبه ونقحه ويهذهبه؛ فلذلك تولى ترتيبه ابنه عبد الله ترتيباً غير دقيق، وزاد فيه زيادات من روايته عن غير أبيه، وقد رتب المسند على ترتيب الصحابة، وراعى في ترتيبه عدة اعتبارات:

١. السابقة إلى الإسلام: فبدأ بمسانيد العشرة المبشرين بالجنة، وقدم الخلفاء الأربعة.

٢. ثم شرف القرابة للنبي ﷺ، فذكر مسانيد أهل البيت، وبنو هاشم، ومسند ابن عباس ؓ.

٣. ثم مسانيد المكثرين من الرواية: وهم أبو هريرة، وابن مسعود، وأبو سعيد الخدري، وجابر بن عبد الله، وعبد الله بن عمر، وأنس بن مالك ؓ.

٤. ثم على بلدان الصحابة، وبدأ بالمكيين، ثم الشاميين، ثم الكوفيين، ثم البصريين، ثم مسند الأنصار.

٥. ثم مسانيد النساء الصحابيات، وقدم مسند عائشة رضي الله عنها.

(١) انظر: مناهج المحدثين: د. التركي: ص(٥٨).

إلا أنه - كما تقدم - فإن هذا الترتيب لم يكن دقيقاً، ومن ثم وقع تداخل كبير وتكرار في بعض المسانيد، ولم يكن رغبة عبد الله بن أحمد أن يرتبه على ترتيب الأبواب الفقهية، وإنما غايته جمع ما اشتهر من الحديث على امتداد عصر النبوة، والخلافة بسند متصل إلى رسول الله ﷺ؛ ليكون مفزعاً يلجأ إليه الناس، وأصلاً يرجعون إليه^(١).

وقد عدَّ مسند الإمام أحمد من أشهر المسانيد وأعظمها، وأعلها سناً، وأصل كبير، ومرجع وثيق لأهل الحديث.

وأما أبواب العقيدة التي شملها: ففي الجملة - نظراً لأن ترتيبه على طريقة المسانيد وهي على ترتيب الصحابة كما ذكرت - فإنه لا يوجد باب بعينه في العقيدة، ولكن الأحاديث التي أدخلها في كتابه منها ما كان موضوعها في العقيدة وهي ليست قليلة، فموضوع العقيدة هو من الموضوعات التي شملها مسنده رحمه الله، لكنه متناثر بين ثنايا مسنده بحسب الرواة كلاً في مسنده.

٩- سنن الإمام الدارمي:

والإمام الدارمي هو: عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد الدارمي التميمي، أبو محمد السمرقندي الحافظ، من بني دارم، ولد سنة ١٨١ هـ، وكان أحد الرحالين في الحديث، ومن الحفاظ المتقنين له، وأهل الورع في الدين، ممن حفظ، وجمع، وتفقه، وصنف، وحدث، وأظهر السنة في بلده، ودعا إليها، وقمع من خالفها، وروى عنه الإمام مسلم، وأبو داود، والترمذي، وتوفي سنة ٢٥٥ هـ^(٢).

واسم كتابه: (سنن الدارمي)، واشتهر باسم (المسند)؛ لكون أحاديثه مسندة^(٣).

فالكتاب أشتهر بالمسند ولكن طريقته أقرب ما تكون إلى طريقة أهل السنن؛ لانه رتبته على أبواب الفقه المختلفة، وسيتبين ذلك عند الحديث عن منهج الدارمي في تأليفه.

(١) انظر: مناهج المحدثين: د. التركي: ص (٥٩).

(٢) انظر: تهذيب الكمال: (٢١٠/١٥-٢١٦)، والبداية والنهاية: (٥١٥/١٤).

(٣) انظر: تدريب الراوي: عبد الرحمن جلال الدين السيوطي. تحقيق: نظر محمد الفاريابي. دار طيبة، (١٩٠/١).

وموضوعه: ما يتعلق بالمسائل الفقهية المختلفة، وفيه الأحاديث المسندة

المتصلة إلى الرسول ﷺ، والمرسل، والمعضل، والمنقطع، والمقطوع كثيراً^(١).

ومنهج الدارمي في تأليفه: ذكرت أن الإمام الدارمي رتب مؤلفه على

أبواب الفقه المختلفة، فقد افتتحه بكتاب الطهارة، واختتمه بكتاب فضائل القرآن، وبين تلك الكتب جميع الكتب والمسائل الفقهية، وأدرج تحت كل كتاب منها أبواباً يتناسب مع اسم الكتاب، على عادة ترتيب السنن.

وأما أبواب العقيدة التي شملها: لم يفرد كتاباً في العقيدة، فلم يكن له

كتاباً في الإيمان، أو الإسلام، أو الأسماء والصفات، والقدر، ولكنه أكثر من الحديث عن بعض قضايا العقيدة في كتاب الرقاق، وأفرد لها أبواباً؛ كباب في نفخ الصور، وباب في شأن الساعة ونزول الرب تعالى، وباب في النظر إلى الله ﷻ، وباب في صفة الحشر، وباب في الشفاعة، وباب في سجود المؤمنين يوم القيامة، وباب في ورود النار، وباب في ذبح الموت، وأبواب كثيرة عن جهنم وعذابها وصفتها وصفة أهلها، وأبواب أخرى عن الجنة ونعيمها وصفتها وصفة أهلها.

وأما منزلة سنن الدارمي بين السنن الأربعة: فقد ذكر أهل العلم أنه

ليس دون السنن في الرتبة؛ بل لو ضُمَّ إلى الخمسة لكان أمثل من ابن ماجه؛ فإنه أمثل منه بكثير^(٢).

والمعزى من هذا التعريف بكتب الحديث التسعة التي هي من

مصطلحات البحث هو بيان أن هذا البحث يُعنى بأدلة السنة التي تناول بعضها المتكلمون في كتبهم؛ لإثبات عقيدتهم بالطريقة التي ذهبوا إليها، ونقل هذه الأحاديث التي استدلو بها على أشهر مسائل العقيدة من خلال كتبهم خاصة فيما يتعلق بالملائكة، والكتب، والنبوات كما هو موضوع البحث، واعتماد هذه الكتب التسعة كمرجع أساس في ذكر ألفاظ الأحاديث وتخرجها، والرجوع إليها في ذكر بعض الأحاديث التي تُتمم ما ذكره المتكلمون من أدلة السنة، وعليه تكون أسس البحث وعمدته: كتب السنة التسعة، وكتب علم الكلام.

(١) انظر: المرجع السابق: نفس الجزء والصفحة.

(٢) انظر: تدريب الراوي: (١/١٩٠).

المبحث الثاني: التعريف بعلم الكلام وسبب تسميته بهذا الاسم ❖ تعريف علم الكلام:

كثرت التعريفات لهذا العلم، ولا داعي لذكرها، لكن يمكنني القول بأنها جميعاً كانت مكتملة لبعضها^(١)؛ لنخرج من خلالها بتعريف عام شامل ربما يكون هو الأوضح، والأصح لبيان معناه عند من أشكل عليهم معناه سواء من العامة أو حتى الباحثين المبتدئين في دراسة هذا العلم. فعلم الكلام بمفهومه العام هو: العلم الذي يقوم على إثبات العقائد الدينية وذلك عن طريق الأدلة العقلية.

❖ سبب تسمية علم الكلام بهذا الاسم:

ذكر المتكلمين والباحثين في هذا العلم عدة أسباب لتسميته بهذا الاسم، ومن أهمها:

١. لأن مسألة الكلام كانت أشهر مباحثه، وأكثرها نزاعاً وجدلاً^(٢).
٢. لأن عنوان مباحثه كان قولهم: الكلام في كذا وكذا.
٣. لأنه أول ما يجب من العلوم التي إنما تعلم وتتعلم بالكلام، فأطلق عليه هذا الاسم لذلك، ثم خص به، ولم يطلق على غيره تمييزاً.
٤. لأنه يورث القدرة على الكلام في تحقيق الشرعيات، وإلزام الخصم.
٥. لأنه أكثر العلوم خلاقاً ونزاعاً، فيشتد افتقاره إلى الكلام مع المخالفين والرد عليهم.
٦. لأنه إنما يتحقق بالمباحثة وإدارة الكلام من الجانبين.
٧. لأنه لا يبتناه على الأدلة القطعية، المؤيد أكثرها بالأدلة السمعية، أشد العلوم تأثيراً في القلب، فسمي بالكلام المشتق من الكلم، وهو الجرح^(٣).

(١) انظر هذه التعريفات في كتاب: المواقف في علم الكلام: القاضي عبد الرحمن الإيجي. بيروت: عالم الكتب، ص (٧)، وشرح المقاصد: سعد الدين التفتازاني. تحقيق: عبد الرحمن عميرة. بيروت: عالم الكتب. ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م، (١/١٦٥).

(٢) وقد رد شيخ الإسلام ابن تيمية هذا السبب، وعلل ذلك بأن لقب الكلام وأهل الكلام أطلقه السلف في وقت لم يكن الناس قد اختلفوا في مسألة الكلام كما كانوا يقولون عن واصل بن عطاء -وهو أحد شيوخ المعتزلة- أنه متكلم، ويصفونه بالكلام. انظر: مجموع الفتاوى: (١٨٤/٣).

(٣) انظر: حواشي العقائد النسفية. مصر: مطبعة كردستان بدمرد المسمط بجمالية مصر، ١٣٢٩هـ، (١/١٨ وما بعدها) و (٤/٢١ وما بعدها) و الحواشي البهية على العقائد =

والذي يظهر - والله أعلم - من خلال استعراض كلام السلف في ذم الكلام وأهله، والخلف المثبتين على الكلام وأهله؛ أن لعلم الكلام جانبين وإطالقين:

الجانب الأول: جانب الذم، وهذا ما يظهر في عامة كلام السلف من إطلاقهم القول بدم الكلام، وعليه فيكون اشتقاق تسميته في هذا الجانب من كثرة الكلام والجدال في العقائد، وكثرة الإيرادات العقلية، بعيداً عن النصوص الشرعية في المسائل التي مبناها على التسليم بنصوص الشرع.

الجانب الثاني: جانب المدح، وهذا يظهر في كلام المتأخرين من مدح هذا العلم، فيكون اشتقاق تسميته في هذا الجانب مأخوذاً مما ورد في الأقوال السابقة في ذكر سبب تسميته بذلك.

ولعل أقرب هذه الأقوال عندي الرابع والخامس؛ لأنهما هما اللذان يتناسبان مع تعريف هذا العلم في نظر أهله، وبقية الأقوال لا تخلو من مناقشات ومقال لا يتسع المقام لذكرها.

وعلى ذكر ما سبق فقد وقفتُ على كلام جيد لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله؛ إذ قال:

" والسلف والأئمة ذموا أهل الكلام المبتدعين؛ الذين خالفوا الكتاب، والسنة، ومن خالف الكتاب والسنة لم يكن كلامه إلا باطلاً؛ فالكلام الذي ذمّه السلف يُذمّ لأثمه باطل، ولأثمه يُخالف الشرع.

ولكن لفظ الكلام لما كان مجملاً، لم يعرف كثيرٌ من الناس الفرق بين الكلام الذي ذموه، وغيره؛ فمن الناس من يظن أنهم إنما أنكروا كلام القدرية فقط... ليُخرجوا أصحابهم عن الذمّ، وليس كذلك؛ بل الشافعي أنكر كلام الجهمية؛ كلام حفص الفرد، وأمثاله، وهؤلاء كانت منازعتهم في الصفات، والقرآن، والرؤية، لا في القدر، وكذلك أحمد بن حنبل خصومه من أهل الكلام هم الجهمية الذين ناظروه في القرآن... ولم يكونوا قدرية، ولا كان النزاع في مسائل القدر، ولهذا يُصرّح أحمد، وأمثاله من السلف بدمّ الجهمية؛ بل يكفرونهم أعظم من سائر الطوائف...

=المنسفة المشتمل على شرح العقائد النسفية لسعد الدين التفتازاني. تحقيق: ملا أحمد الجندي. طهران: المكتبة الإسلامية، (١/١٨ وما بعدها).

وطائفة تظن أن الكلام الذي ذمه السلف: هو مطلق النظر، والاحتجاج، والمناظرة....

وهؤلاء أيضاً غالطون... والقرآن فيه من مناظرة الكفار، والاحتجاج عليهم ما فيه من شفاء، وكفاية.

والمقصود هنا: أن المبتدعين الذين ابتدعوا كلاماً وأصولاً تخالف الكتاب، وهي أيضاً مخالفة للميزان؛ وهو العدل؛ فهي مخالفة للسمع، والعقل^(١). فقد وضح شيخ الإسلام رحمه الله في هذا النص أن الكلام الذي ذمه السلف ليس خاصاً بجانب من جوانب العقيدة كالقدر مثلاً، كما أنه ليس مطلق الجدل والاحتجاج؛ لأن الرسل عليهم السلام كانوا يحتاجون أقوامهم ويجادلوهم؛ بل الكلام المذموم هو كل ما ابتدع من المسائل والأصول التي تخالف الكتاب والسنة، وإلا فأصل الكلام والحق من الكلام ليس بمعيب، ولا ذمه السلف، ولهذا قال شيخ الإسلام رحمه الله في هذا المعنى: " والسلف لم يذموا جنس الكلام، فإن كل آدمي يتكلم، ولا ذموا الاستدلال والنظر والجدل الذي أمر الله به ورسوله، والاستدلال بما بينه الله ورسوله، ولا ذموا كلاماً هو حق؛ بل ذموا الكلام الباطل المخالف للكتاب والسنة، وهو المخالف للعقل أيضاً، وهو الباطل، فالكلام الذي ذمه السلف هو الباطل، وهو المخالف للشرع والعقل"^(٢).

فيظهر مما سبق أن مصطلح الكلام عند السلف صار خاصاً بالكلام المذموم الذي أشار إليه شيخ الإسلام في كلامه السابق.

وقد رأيتُ هنا مناسبة لعرض تنبيه مهم وهو أنه قد شاع بين عامة المتكلمين - لاسيما المتأخرين منهم - تسمية علم التوحيد بعلم الكلام، ولاشك أن هذه التسمية فاسدة، وليس لها أصل من الكتاب ولا من السنة، ولا أثر عند أحد من سلف الأمة؛ بل هو من إطلاقات المتكلمين المبتدعة، ولئن تحقق معنى هذه التسمية وصح إطلاقها على كتب المتكلمين؛ ك(أبكار الأفكار)، و(نهاية الإقدام)، و(المحيط بالتكليف)، و(المطالب العالية)، ونحوها؛ فلا يصح إطلاق هذه التسمية على كتب السلف؛ ك(السنة) للإمام أحمد، و(خلق أفعال العباد) للإمام البخاري، ونحوهما. كما لا يصح تسمية أصحاب هذه الكتب علماء كلام؛

(١) النبوات: (٦١٥/٢-٦٢٢).

(٢) مجموع الفتاوى: (١٤٧/١٣).

لأنهم ليسوا من الكلام في شيء، ولأن عقائدهم وكتبهم مبنية على الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة، لا على القواعد الكلامية المبتدعة، والمقدمات المنطقية الفلسفية.

نشأة علم الكلام والعوامل التي أثرت في مناهج المتكلمين في العقيدة ❖ نشأة علم الكلام:

لقد كان من أهم ركائز الإسلام التي جاء بها هو ربط الناس بالوحي المنزل، والذي يتمثل في الكتاب والسنة؛ فالتمسك بهما منجاة، والبعد عنهما يُفضي إلى الضلال ثم الهلاك في الدارين.

فصدر التلقي للعقيدة الصحيحة الصافية هما الكتاب والسنة، فأمر الله ﷺ المؤمنين أن يعتصموا بهما، فقال تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾^(١)، وفي المقابل حذرهم من كل طريقٍ ومنهجٍ من شأنه إضعاف قلوبهم، وبعدهم عن مصادر الوحي، قال تعالى: ﴿وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَفْرَقَ بَكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾^(٢)، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾^(٣).

بل إن الإيمان مشروط بالتحاكم إلى الله ورسوله عند النزاع، لا إلى الأهواء والآراء، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾^(٤).

كما أن رسول الله ﷺ أمر أمته بالاعتصام بالكتاب والسنة، وحذرهم من الأهواء ومحدثات الأمور فقال ﷺ: ((أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهُدَى هُدَى مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ))^(٥).

(١) سورة آل عمران، الآية رقم: (١٠٣).

(٢) سورة الأنعام، الآية رقم: (١٥٣).

(٣) سورة الأحزاب، الآية رقم: (٣٦).

(٤) سورة النساء، الآية رقم: (٥٩).

(٥) أخرجه مسلم في كتاب: الجمعة - باب: تخفيف الصلاة والخطبة: (٥٩٢/٢) ح (٨٦٧).

تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

وقد حذر ﷺ من أسباب الانحراف في المنهج القويم، ومنها: الغلو: فقال ﷺ: ((يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ فِي الدِّينِ، فَإِنَّهُ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ الْغُلُوَّ فِي الدِّينِ))^(١).

وقال ﷺ: ((إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ، فَسَدُّوا وَقَارِبُوا، وَأَبْشِرُوا، وَاسْتَعِينُوا بِالْعَدْوَةِ وَالرُّوْحَةِ وَشَيْءٍ مِنَ الدَّلْجَةِ))^(٢).

وقد كادت تنتشأ نواة الكلام المذموم في حياة الرسول ﷺ؛ لكنه ﷺ قضى عليها قبل بروزها وتشعبها، وحذر منها، ووجه أصحابه ﷺ وأمنته إلى الصراط المستقيم، فقد روى الإمام أحمد بسنده قال: خرج رسول ﷺ ذات يوم والناس يتكلمون في القدر، قال: وكأنما تفتقاً في وجهه حب الرمان من الغضب، فقال لهم: ((مَا لَكُمْ تَضْرِبُونَ كِتَابَ اللَّهِ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ؟ بِهِذَا هَلْكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ)) قال: " فَمَا غَبَطْتُ نَفْسِي بِمَجْلِسٍ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمْ أَشْهَدْهُ، بِمَا غَبَطْتُ نَفْسِي بِذَلِكَ الْمَجْلِسِ، أَنِّي لَمْ أَشْهَدْهُ))^(٣).

وهكذا دام الصحابة ﷺ في حياة رسولهم ﷺ راسخي الإيمان، قوية صلتهم بكتاب الله ﷻ، وسنة رسولهم ﷺ، مبتعدين عن كل ما يشوب عقيدتهم، ويفرق وحدتهم.

فلما مات ﷺ بدأت بوادر الخلاف والكلام تظهر؛ كالخلاف في موضع دفنه، والخلاف في الخلافة من بعده، وغير ذلك^(٤).

واستطاع الصحابة ﷺ بحفظ الله لهم، ثم لقرتهم من عهد النبوة ألا تكون هذه الخلافات سبباً لتفرقتهم؛ بل كانوا مجتمعين، مطيعين، مقيمين لدين الله تعال، مجاهدين في سبيله، واستطاعوا بذلك أيضاً أن يُلجموا كل متكلم في دين الله بالباطل.

(١) أخرجه ابن ماجه في كتاب: المناسك-باب: قدر حصي الرمي: (٢٢٨/٤) ح (٣٠٢٩). تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون. السعودية: دار الرسالة العالمية. ط ١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م. وقال شعيب الأرنؤوط: "إسناده صحيح، أبو أسامة: هو حماد بن أسامة، وعوف: هو ابن أبي جميلة، وأبو العالية: هو رفيع بن مهران الرياحي". المرجع نفسه: نفس الجزء والصفحة.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب: الإيمان-باب: الدين يسر، (١٦/١) ح (٣٩). تحقيق: محمد زهير الناصر. دار طوق النجاة. ط ١، ١٤٢٢هـ.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسند المكثرين من الصحابة: (مسند عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ): (٢٥٠/١١) ح (٦٦٦٨). وقال شعيب الأرنؤوط: صحيح.

(٤) انظر: الفرق بين الفرق: ص (١٢-١٥).

ولكن بابتعاد المسلمين عن عصر النبوة، تموت كثير من الصحابة، وكثرت الفتوح الإسلامية، ثم ما أعقب ذلك من دخول كثير من أهل الديار المفتوحة في الإسلام بما يحملونه من أفكار وعقائد لم يتخلصوا من رواسبها، وكذلك بتظاهر المنافقين والحاقدين على الإسلام، وجهل كثير من المسلمين لأمر دينهم.

لهذا ولغيره بدأت البدع تظهر، والكلام يكثر، فقد حدثت بدعة تكفير العصاة من أهل التوحيد على يد الخوارج^(١)، وهذه البدعة تعد أول بدعة ظهرت في الإسلام^(٢).

كما حدثت في أواخر عهد الصحابة خلاف في القدر والاستطاعة من معبد الجهني^(٣)، وغيلان الدمشقي^(٤)، وتبراً منهم الصحابة الموجودون آنذاك؛ كعبد الله بن عمر، وجابر بن عبد الله، وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم، وغيرهم^(٥).

(١) هم كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه يسمى: خارجياً، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين؛ أو كان بعدهم على التابعين بإحسان والأئمة في كل زمان، وأول الخوارج وأقبحهم حالة: ذو الخويصرة، وجمعهم القول بالتبري من عثمان وعلي رضي الله عنهم، ويقدمون ذلك على كل طاعة، ولا يصححون المناكحات إلا على ذلك، ومن عقائدهم:

أنهم يكفرون أصحاب الكبائر، ويرون الخروج على الإمام إذا خالف السنة حقاً واجباً، ويستحلون دماء الأطفال، ويعتقدون نفي شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم لأصحاب الكبائر، وأن من خالف القرآن بعمل أو برأي أخطأ فيه؛ كان كافراً، ويرون أن الخلافة لا يشترط أن تكون في قریش أو في العرب؛ بل تكون بالشورى فيمن يختاره عقلاء الأمة، ويردون أخبار الأحاد التي فيها زيادة على ما في القرآن، كأحاديث الرجم ونحوها. انظر: الفرق بين الفرق: ص(٩٧)، والملل والنحل: (١١٤/١) وما بعدها.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى: (٣١/١٣).

(٣) يقال: إن معبد الجهني هو: ابن عبد الله بن عكيم، أو عبد الله بن عويم، مبتدع، ضال، مضل، وهو أول من تكلم في القدر، وقد نهى الحسن الناس عن مجالسته، قُتل سنة ٨٠ هـ. انظر مزيداً من ترجمته: ميزان الاعتدال في نقد الرجال: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي. تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ط١، ١٣٨٢ هـ-١٩٦٣ م، (١٤١/٤).

(٤) هو غيلان بن أبي غيلان، المقتول في القدر، ضال مسكين، كان قديراً داعية، وكان مالك ينهى عن مجالسته، دعا عليه عمر بن عبد العزيز، وناظره الأوزاعي فأفتى بقتله، فقتل وصلب. انظر ترجمته: ميزان الاعتدال: (٣٣٨/٣).

(٥) انظر: الفرق بين الفرق: ص(١٨-٢٠).

ثم ظهرت بدعة إنكار الصفات والكلام في ذلك على يد الجعد بن درهم^(١)، والجهم بن صفوان^(٢).

وهكذا بدأت البدع تنتشر شيئاً فشيئاً كلما بعد الناس عن عصر النبوة، وهدى الرسالة المحمدية، وبدأ الكلام يكثر، لاسيما على يد المعتزلة^(٣) الذين يعدون أول من أنشأ علم الكلام في الإسلام، وخاض به في مباحث

(١) هو الجعد بن درهم، مؤدب مروان الحمار، وهو أول من قال: إن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً، وقيل: كان زنديقاً، وقد انتهى أمره إلى الصلب سنة ١٢٤هـ. انظر ترجمته: ميزان الاعتدال: (٣٩٩/١)، ولسان الميزان: أحمد بن حجر العسقلاني. تحقيق: دائرة المعارف النظامية بالهند. بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات. ط٢، ١٣٩٠هـ-١٩٧١م، (١٠٥/٢).

(٢) هو جهم بن صفوان السمرقندي أبو محرز، من موالي بني راسب، وصفه الإمام الذهبي بأنه الضال المبتدع، رأس الجهمية، هلك في زمان صغار التابعين، وقال عنه رحمه الله: ما علمته روى شيئاً، لكنه زرع شراً عظيماً؛ حيث أثر على عامة الفرق الكلامية، ففشت أقواله بينها فأصابها ما أصابها بسببه؛ فهو الذي قال بالجبر في أفعال العبد، وقال في الإيمان بالمعرفة فقط، وقال: أن الجنة والنار تفنinan، وكان قتلُه سنة ١٢٨هـ، وسببه أنه كان يقضي في عسكر الحارث بن شريح الخارج على أمراء خراسان فقبض عليه نصر بن سيار فطلب جهم استبقاءه، فقال نصر: (لا تقوم علينا مع اليمانية أكثر مما قمت) وأمر بقتله، فقتل. انظر: ميزان الاعتدال: (٤٢٦/١)، ولسان الميزان: (١٤٢/٢).

(٣) هم أصحاب واصل بن عطاء الغزال فقد اعتزل مجلس الحسن البصري لما خالفه في حكم مرتكب الكبيرة، فكان يقول إنه ليس بمؤمن ولا كافر، وأثبت للمنزلة بين منزلتين وهو أول أصولهم الخمسة ثم التوحيد ثم العدل ثم الوعد والوعيد ثم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، و لذلك يسمون بـ(أصحاب العدل والتوحيد)، ويلقبون بـ(القدرية)، والذي يعم طائفة المعتزلة من الاعتقاد اتفاقهم على أمور كثيرة منها: ١- القول إن الله قديم والقدم أخص وصف ذاته، ونفوا الصفات القديمة أصلاً. ٢- قالوا: كلام الله محدث مخلوق في محل، وهو حرف وصوت كتب أمثاله في المصاحف. ٣- قالوا: أن الإرادة والسمع والبصر ليست معانٍ قائمة بذاتها لكنهم اختلفوا في وجوه وجودها. ٤- قالوا: رؤية الله تعالى بالأبصار في دار القرار، وأوجبوا تأويل الآيات المتشابهة فيها، وسموا هذا (توحيداً). ٥- قالوا: إن العبد قادر خالق لأفعاله خيرها وشرها مستحق على ما يفعله ثواباً وعقاباً في الدار الآخرة. ٦- قالوا: أن الحكيم لا يفعل إلا الصالح والخير، و أما الأصلح ففي وجوبه خلاف عندهم، وسموا هذا(عدلاً) إلى غير ذلك من الاتفاقات التي لا يسع المقام لذكرها. ويراجع في بقية هذه الأمور كتاب: الملل والنحل: أبي الفتح الشهرستاني. تحقيق: عبد العزيز الوكيل، =

العقيدة^(١).

وقد أكد كثير من العلماء والباحثين من إقحام كثير من المباحث الفلسفية في علم الكلام على يد علماء الكلام، ومؤسسيه من المعتزلة، ومن سار سيرهم، وانتهج منهجهم^(٢)، ولذلك فإن المتأمل للمباحث التي يتطرق إليها أهل الكلام ليجد كثيراً منها عند المقارنة يتطابق مع مناهج الفلاسفة في تناولها، وكذلك في موقفهم من النصوص الإلهية^(٣).

وهكذا غزت كثيراً من كتب العقائد مباحث ومناهج عقيمة، بعيدة الصلة عن الوحي المنزل، حتى إن القارئ لهذه الكتب ليخيل إليه أنه يقرأ كتاباً فلسفياً نظرياً؛ بسبب ما يرى فيه من كثرة الجدل، والإيرادات، والردود الفلسفية، والمسائل والدلائل المبتدعة، وفي مقابل ذلك لا يكاد يستدل بدليل من القرآن، أو السنة؛ بل يعرض أدلة عقلية مجردة تورث في قلبه قسوة، وفي صدره ضيقاً، وإن أراد الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة إن ذلك قليلٌ مع ما يُدخله فيها من التأويل، والكلام الفلسفي الذي يحاكي به مناهج أسلافه من الفلاسفة.

=القااهرة: مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع، ١٣٨٧هـ/١٩٦٨م، (١/٤٣-٤٥)،
والفرق بين الفرق: ص(٢٤).

(١) انظر: مجموع الفتاوى: (٣/١٨٤).

(٢) انظر: حواشي العقائد النسفية: (١/٢٠) و(٤/٣١)، وكتاب: من شيوخ المعتزلة-إبراهيم النظام وآراءه الكلامية والفلسفية: د. محمد عبد الهادي أبو ريدة. القاهرة: دار النديم للطباعة والنشر. ط٢، ١٩٨٩م، ص(٦٨، وما بعدها).

(٣) انظر: الصواعق المرسلية في الرد على الجهمية والمعتزلة: ابن القيم الجوزية. تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله. الرياض: دار العاصمة. ط١، ١٤٠٨هـ، (٣/١٠٩٦).

المبحث الثالث: عرض أدلة المتكلمين على عقيدتهم في باب الكتب.

الإيمان بالكتب التي أنزلها الله تعالى على رسوله هو الأصل الثالث من أصول الإيمان الستة الواردة في حديث جبريل عليه السلام السابق الذكر. وبما أن الكتب التي أيد الله تعالى بها رسوله؛ منزلة من عند الله تعالى فهي كلامه ولا يشكك في هذا إلا ضالّ مضل، أو كاذبٌ مكذبٌ بالأدلة الشرعية. ولأن الكتب التي أيد الله بها رسوله هي كلام الله تعالى، فقد حصل التكذيب بها في كل زمان، بل وتكذيب المرسلين بها، ثم كان اختلاف الفرق الكلامية في مسألة خلق القرآن على مر العصور الإسلامية مرتبطاً باعتقاد كلٍ منهم في صفة كلام الله تعالى. ولذلك وجدتُ بعضاً من المتكلمين يورد هذا الخلاف على طريقتيه في الاستدلال بما يتناسب مع اعتقاده، وخلصته في كتبهم على مسألتين: المسألة الأولى: صفة الكلام لله عز وجل.
المسألة الثانية: مسألة خلق القرآن الكريم.

وسوف أتكلم عن كل مسألة في حدود استدلالاتهم بالأحاديث النبوية، وبيان طريقتهم في توجيهها بما يخدم عقيدتهم في هذا الباب، ولذلك جعلتُ هذا المبحث في مطلبين:

المطلب الأول: عرض أدلة الأشاعرة والماتريدية على عقيدتهم في صفة كلام الله عز وجل.

المطلب الثاني: عرض أدلة المعتزلة على عقيدتهم في مسألة خلق القرآن الكريم.

المطلب الأول: عرض أدلة الأشاعرة والماتريدية على عقيدتهم في صفة

كلام الله ﷻ

من خلال بحثي الطويل، واستقراي لجملة من كتب المتكلمين لم أجد باباً أو مبحثاً مستقلاً أو حتى عنواناً بين أسطرها يبين موقفهم من الكتب السماوية، ومعتقدهم فيه إلا في كتاب [بحر الكلام] لأبي المعين النسفي^(١) فقد أفرد فصلاً [في الإيمان بالكتب] وذكر أن جميع كتب الله تعالى المنزلة على رسله إنما هي كلامه ﷻ غير مخلوق^(٢)، وأما غيره من المتكلمين فأكثروا من ذكر القرآن وعقيدتهم فيه في مباحث مستقلة، والذي يجمعهم أنَّ جُلَّ أقوالهم وعباراتهم في صفة الكلام؛ إذ أنها ترتبط عندهم بقضية من أعظم قضايا علم الكلام، وأكثرها بحثاً وجدالاً بينهم وهي قضية (القول بخلق القرآن)؛ فكلُّ منهم يريد أن يبين معتقده فيه، ويرى أنه أصوب من إخوانه وأسلافه، ويستدلون بأدلة سمعية وعقلية على ما يعتقدونه ويفهمه.

فالأشاعرة والماتريدية اتفقوا على إثبات الصفات السبع لله تعالى، وجعلوا منها صفة (الكلام)، ويسمون هذه الصفات بـ(الصفات الذاتية) وهي عندهم صفات قديمة بالذات الإلهية دون أن تكون عين الذات أو غير الذات وهي: [العلم-القدرة-الحياة- الإرادة- السمع- البصر- الكلام]، وإن كانت

(١) هوميون بن محمد بن محمد بن معبد بن مكحول، أبو المعين النسفي الحنفي: جامع الأصول وعالم بارع في علم الكلام، وهو من أكابر علماء الماتريدية -بعد مؤسسها أبو منصور الماتريدي- والمدافع الأول عن آراء الماتريدي والذين نصرروا المذهب بقوة. وكان بسمرقند ثم سكن بخارى، ومن كتبه (تبصرة الأدلة في عقيدة الماتريدية) في الكلام ويعد الكتاب الثاني في المذهب الذي يُعتدُّ به بعد كتاب (التوحيد) للماتريدي، وله أيضاً كتاب (التمهيد لقواعد التوحيد) و (العمدة في أصول الدين) و (العالم والمتعلم) و (إيضاح المحجة لكون العقل حجة) و (شرح الجامع الكبير للشيباني) في فروع الحنفية، و (مناهج الأئمة) في الفروع. قال عنه عمر بن محمد في كتاب "القند": كان علماء الشرق والغرب تغترف من بحاره، وتستضيء بأنواره. وقال الذهبي: روى عنه شيخ الإسلام محمود بن أحمد الشاغري، وعبد الرشيد بن أبي حنيفة اللؤلؤجي. توفي سنة ٥٠٨هـ. انظر تاج التراجم: زين الدين قاسم السودانيص (٣٠٨)، تحقيق: محمد خير يوسف. دمشق: دار القلم. ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، والأعلام (٣٤١/٧).

(٢) انظر كتاب بحر الكلام في أصول الدين: لأبي المعين النسفي ص (٣٤٠)، تحقيق: د. عبد الله محمد إسماعيل وآخرون. القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث. ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م

الماتريدية تزيدُ صفة ثامنة وهي [التكوين]، فألحقوها بالصفات السبع، وأعطوها أصولها وأحكامها^(١).

وهؤلاء يرون (كلام الله تعالى) صفة قديمة لذاته، وأنه ليس على الحقيقة بل كلام نفسي.

ومن أقوالهم:

❖ قول الباقلاني: " وأن يُعلم أن كلام الله تعالى صفة لذاته، لم يزل ولا يزال موصوفاً به، وأنه قائمٌ به، ومختص بذاته " ^(٢).

❖ قول أبو المظفر الإسفراييني ^(٣): " وأن تعلم أن كلام الله تعالى ليس بحرف ولا صوت. .. وأن تعلم أن كلام الله تعالى قديم. .. وكل ما ورد في الكتب من الله تعالى باللغات المختلفة: العبرية، والعربية، والسريانية، كلها عبارات تدل على معنى كتاب الله تعالى " ^(٤).

❖ قول أبو المعين النسفي: " القرآن كلام الله تعالى وصفته، والله تعالى بجميع صفاته واحد، وبجميع صفاته تعالى قديم، غير محدثٍ ولا مخلوق " ^(٥).

❖ قول الجرجاني ^(٦): "وأما العبارات فإنما تسمى كلاماً مجازاً لدالاتها على ما هو كلام حقيقي... لكنها ليست كلامه حقيقة. .. وكعدم كون المحفوظ

(١) انظر شرح المقاصد (٣/١٢٤-١٢٧).

(٢) الإتيان فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به؛ لأبي بكر الباقلاني ص (٢٦)، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، ط ٢، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

(٣) هو شافور بن طاهر بن محمد الإسفراييني الطوسي الشافعي الفقيه الأصولي صاحب (التفسير الكبير). وهو من كبار أئمة علم الكلام وأصول الدين، وتحديداً من رجال الطبقة الرابعة من الأشاعرة، وكان صهر أبو منصور البغدادي. من مؤلفاته: (التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين)، و(تاج التراجم في تفسير القرآن الكريم للأعاجم). توفي سنة ٧٤١هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/٤٨٧). وطبقات الشافعية: أبو بكر بن أحمد الشهبي الدمشقي (١/٢٤٦). تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٧هـ. الأعلام (٣/١٧٩).

(٤) التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين: لأبي المظفر الإسفراييني ص (١٦٧)، تحقيق: كمال يوسف الحوت. لبنان: عالم الكتب، ط ١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

(٥) بحر الكلام ص (٢١٩).

(٦) هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي السيد الشريف الجرجاني الحنفي. ولد في تاكو قرب جرجان في سنة ٧٤٠هـ. تبنى آراء المذهب الأشعري، وخاصة الأمدي. وصنّف أكثر

والمقروء كلامه حقيقة، فوجب حمل كلام الشيخ-يقصد شيخه عبد الرحمن الإيجي^(١)- على أنه أراد به المعنى الثاني فيكون الكلام النفسي عنده أمراً شاملاً للفظ والمعنى جميعاً، قائماً بذات الله تعالى" ^(٢).

فهذه الصفات السبع هي أصول الصفات عند الأشاعرة و الماتريدية، ويُرجعون إليها كثيراً من الصفات، ويُلاحظ في عباراتهم أنهم يؤكدون على وصف كلام الله تعالى سواء الذي تكلم به في كتبه المنزلة، أو الذي تكلم به في غيرها بصفتين اعتبروهما أصل اعتقادهم في صفة الكلام: الصفة الأولى: أن كلام الله تعالى قديم لكنه ليس كلاماً على الحقيقة، وإنما كلامه النفسي.

الصفة الثانية: أن كلام الله تعالى ليس بحرف ولا صوت.

من خمسين تأليفاً، وشرحاً، وحاشية في علوم شتى دينية كانت أو عقلية، وعلى رأسها علم الكلام، واللغة العربية وآدابها، والفلسفة، والمنطق، ونحوها. منها: (التعريفات)، و(شرح المواقف للإيجي)، و(المفتاح)، و(التجريد)، و(الفرائض)، و(الكافية) بالفارسية، ورسائل. توفي بشيراز سنة ٨١٦هـ. انظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين السيوطي (١٩٦/٢)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. لبنان: المكتبة العصرية، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول (٣٨٨/٢).

(١) هو عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار البكري المطرزي الشيرازي قاضي قضاة الشرق، وشيخ العلماء في تلك البلاد، ولقب بعضد الدين الإيجي (بِكسر الهمزة). وهو من كبار علماء المذهب الأشعري. ولد بياج من نواحي شيراز بعد سنة ٧٠٨هـ. وله مؤلفات مشهورة في العلوم الكلامية والعقلية. ذكره الإسئوي في طبقاته وقال: كَانَ إماماً في علوم متعددة، محققاً، مدققاً، ذَا تصانيف مشهورة منها: (شرح الْمُخْتَصِر لابن الْحَاجِب) في أصول الفقه، و(المواقف) في علم الكلام، و(العقائد العضدية)، و(جواهر الكلام) مختصر المواقف، وغيرها في علم الكَلَام. وَقَالَ السُّبْكِيُّ فِي الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى: كَانَ إماماً فِي المعقولات، عارفاً بالأصلين والمعاني، والبيان والنحو، مشاركاً في الفقه، ومن تلامذته: سعد الدين التفتازاني. توفي سنة ٧٥٦هـ. انظر طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين عبد الوهاب السبكي (٤٦/١٠-٤٨)، تحقيق: محمود الطناحي وآخرون. هجر للطباعة والنشر والتوزيع. ط٢، ١٤١٣هـ، والأعلام (٢٩٥/٣).

(٢) شرح المواقف: علي بن محمد الجرجاني (١٠٣/٨ وما بعدها). مصر: مطبعة السعادة لصاحبها محمد إسماعيل. ط١، ١٣٢٥هـ.

واستدلوا على قولهم بأن كلام الله تعالى قديم، وغير مخلوق بستة

أحاديث، وهي:

أربعة أحاديث ذكرها البيهقي في الأسماء والصفات^(١) استدلال بها على أن القرآن كلام الله وقوله، وليس بمخلوق:

الحديث الأول: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لَقِيتُ مِنْ عَقْرَبٍ لَدَعْنِي الْبَارِحَةَ، قَالَ: "أَمَا لَوْ قُلْتِ، حِينَ أَمْسَيْتِ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ، لَمْ تَضُرِّيكَ"^(٢)، وذكره أبو العز الحنفي أيضاً^(٣)، وقال: "كلام الله صفة له وليس بمخلوق"^(٤).

والحديث الثاني: أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقُولُ عِنْدَ مَضْجَعِهِ: ((اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِوَجْهِكَ الْكَرِيمِ، وَكَلِمَاتِكَ التَّامَّةِ، مِنْ شَرِّ مَا أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهِ، اللَّهُمَّ أَنْتَ تَكْشِفُ الْمَغْرَمَ وَالْمَأْتَمَّ، اللَّهُمَّ لَا يُهْزَمُ جُنْدُكَ، وَلَا يُخْلَفُ وَعْدُكَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ سُبْحَانَكَ وَبِحَمْدِكَ))^(٥).

وذكر البيهقي أدلة كثيرة في نفس المعنى من تعليم النبي ﷺ لأصحابه الاستعاذة بكلمات الله التامة، وكان يُعوذُ بها الحسن والحسين رضي الله عنهما ثم قال بعد ذكره لهذه الأحاديث: "قلت: فاستعاذ رسول الله ﷺ في هذا الخبر بكلمات الله كما استعاذ بوجهه الكريم، فكما أن وجهه الذي استعاذ به غير مخلوق فكذلك كلماته التي استعاذ بها غير مخلوقة"^(٦).

وقال في موضع آخر: "قلت: فاستعاذ رسول الله ﷺ، وأمر أن يُستعاذ في هذه الأخبار بكلمات الله تعالى كما أمره الله تعالى جل ثناؤه أن يستعيذ به

(١) انظر الأسماء والصفات: ص(١٨٠-١٨٤).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار-باب: التعوذ من سوء القضاء ودرك الشقاء وغيره (٤/٢٠٨١) ح: (٢٧٠٩).

(٣) انظر شرح الطحاوية (١/١٠٠).

(٤) شرح الطحاوية (١/١٧٨).

(٥) أخرجه أبي داود في كتاب: أبواب النوم-باب: ما يُقال عند النوم (٧/٣٩٣)،

والنسائي في السنن الكبرى في كتاب: النعوت-باب: قوله سبحانه: ﴿كُلُّ شَيْءٍ

هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، (٧/١٥٤)، وحكم الألباني على هذا الحديث

بالضعف . انظر المسند الموضوعي الجامع الكتب العشرة (١٥/٨٨).

(٦) الأسماء والصفات ص(١٨٤).

فقال: ﴿وقل رب أعوذ بك من همزات الشياطين وأعوذ بك رب أن يحضرون﴾^(١) وقال ﷺ: (فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم)^(٢)، ولا يصح أن يستعيز بمخلوق من مخلوق، فدل أنه استعاذ بصفة من صفات ذاته، وأمر أن يُستعاذ بصفة من صفات ذاته وهي غير مخلوقة، كما أمره تعالى أن يستعيز بذاته، وذاته غير مخلوقة^(٣).

والثالث: حديث أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ، قال: ((تكفل الله لمن جاهد في سبيله، لا يُخرجه إلا الجهاد في سبيله، وتصديق كلماته بأن يدخله الجنة، أو يرجعه إلى مسكنه الذي خرج منه، مع ما نال من أجر أو غنيمه))^(٤).

والرابع: حديث أبي موسى ﷺ، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال الرجل: يُقاتل حمية، ويُقاتل شجاعة، ويُقاتل رياءً، فأبي ذلك في سبيل الله؟ قال: ((من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، فهو في سبيل الله))^(٥).

وحديثان ذكرهما الباقلاني^(٦):

الأول: بأن النبي ﷺ قال: ((لو جعل القرآن في إهاب ثم ألقى في النار ما احترق))^(٧). وعلق عليه فقال: " ولم يرد ﷺ أن الجلد، والمداد، والحروف

(١) سورة المؤمنون، الآيتان رقم (٩٧ ، ٩٨).

(٢) سورة النحل، الآية رقم (٩٨).

(٣) الأسماء والصفات ص (١٨٣).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب: فرض الخمس - باب: قول النبي ﷺ: ((أحلت لكم الغنائم))، (٨٥/٤)، ح: (٣١٢٣)، ومسلم في كتاب: الإمارة - باب: فضل الجهاد والخروج في سبيل الله (١٤٩٦/٣) ح: (١٨٧٦).

(٥) أخرجه البخاري في كتاب: التوحيد - باب: قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا أَلْ مُرْسَلِينَ﴾ [١٧١: الصافات: ١٧١]، (١٣٦/٩) ح: (٧٤٥٨)، ومسلم في كتاب: الإمارة - باب: من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله (١٥١٣/٣) ح: (١٩٠٤).

(٦) انظر الإنصاف ص (٩٥).

(٧) أخرجه الدارمي في كتاب: فضائل القرآن - باب: فضل من قرأ القرآن (٢٠٨٦/٤)، و أحمد في مسند: الشاميين من حديث عقبة بن عامر الجهني (٥٩٥/٢٨). قال نور الدين الهيثمي: "رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني وفيه ابن لهيعة وفيه خلاف"، ورواية أخرى عن عصمة قال فيها الهيثمي: "وهو ضعيف" مجمع الزوائد (١٥٨/٧).

المصورة لا تحترق، وإنما أراد أن كلام الله تعالى هو القرآن لا يحترق في النار... وإنما يتصور ذلك في الأجسام والأشكال؛ فأما الكلام القديم فلا^(١).
الثاني: أن رسول الله ﷺ قال: ((لَا تُسَافِرُوا بِالْقُرْآنِ، فَإِنِّي لَا أَمْنُ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ))^(٢).

وقد رد الباقلاني على المعتزلة الذين استدلوا بهذا الحديث على خلق القرآن الكريم وحدوثه فقال: "الجواب من وجوه عدة:

أحدها: أنه ﷺ أراد بذلك المصحف؛ لأنه قد بين ذلك فقال: ((مخافة أن تتاله أيدي العدو))، ولم يرد أن كلام الله القديم انتقل، ولا تحول من بلاد الإسلام إلى بلاد العدو، والمصحف قد يسمى قرآناً؛ لأن فيه كتابة القرآن..

جواب آخر: وهو أنه أراد لا تسافروا بكتابة القرآن، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، كما قال تعالى: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا وَإِنَّا صَادِقُونَ﴾^(٣)، يعني أهل القرية، والعير: يعني أهل العير.. وهذا كثيراً جداً في كلام العرب..

وجواب آخر: وهو أن أنا نعلم أن الرسول ﷺ إنما أراد بالقرآن هاهنا شيئاً محترماً يتصون عليه من الأيدي، ولم يرد نفس كلام الله القديم، والذي يدل على صحة ذلك أن الحافظ للقرآن: القرآن في صدره عندنا حفظاً، لا أن كلام الله القديم يحل في صدر الحافظ حلول الجسم في الجسم... ومع ذلك فإن الرسول ما نهى أحداً من الحفاظ أن يدخل بلاد العدو، ولم يرد أن القديم يحل في المخلوق حلول الجسم في الجسم -حاشاه من ذلك ﷺ " ^(٤).
وحديث ذكره التفازاني وهو: ((القرآن كلام الله غير مخلوق))^(٥).

(١) الإيضاح ص (٩٥).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب: الإمارة -باب: النهي أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار (١٤٩١/٣) ح: (١٨٦٩).

(٣) سورة يوسف، الآية رقم: (٨٢).

(٤) الإيضاح ص (١٣١) وما بعدها.

(٥) لم أجد له ذكراً في كتب الحديث التسعة، إلا أنني وجدتُ أبي بكر البيهقي يقول فيه هذا الحديث المنسوب إلى رسول الله ﷺ: "وُنُقِلَ إِلَيْنَا عَنْ أَبِي الدرداء ﷺ مرفوعاً: القرآن كلام الله غير مخلوق، ورُوي ذلك أيضاً عن معاذ بن جبل، وعبد الله بن مسعود، وجابر ابن =

استدل به على أن القرآن كلام الله غير مخلوق^(١).
وكل هؤلاء عند استدلالهم بهذه الأحاديث سواءً الصحيحة منها والمكذوبة يركزون فيها على حقيقة واحدة يتفقون فيها مع أهل السنة والجماعة على أن كلام الله ﷻ، أزلي قديم، وليس بمخلوق، ولكنهم لم يبينوا مقصدهم بقولهم هذا، ولم يفصلوه كما ذكروه أسلافهم في أقوالهم؛ بل اكتفوا بإثبات صفة الكلام لله ﷻ، وأنه ليس من مخلوقاته التي خلقها.
المطلب الثاني: عرض أدلة المعتزلة^(٢) على عقيدتهم في مسألة خلق القرآن الكريم

= عبد الله رضي الله عنهم مرفوعاً، ولا يصح شيء من ذلك. أسانيد مظلماً، لا ينبغي أن يحتج بشيء منها، ولا أن يُستشهد بشيء منها" الأسماء والصفات ص(٢٣٢).
(١) انظر شرح العقائد النسفية: سعد الدين مسعود التفازاني ص(٤٣ وما بعدها)، تحقيق: د. أحمد حجازي السقا، مصر: مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، ١٩٨٧م.
(٢) هم أصحاب وأصل بن عطاء الغزال فقد اعتزل مجلس الحسن البصري لما خالفه في حكم مرتكب الكبيرة، فكان يقول إنه ليس بمؤمن ولا كافر، وأثبت للمنزلة بين منزلتين وهو أول أصولهم الخمسة ثم التوحيد ثم العدل ثم الوعد والوعيد ثم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، و لذلك يسمون بـ(أصحاب العدل والتوحيد)، ويلقبون بـ(القدرية)، والذي يعم طائفة المعتزلة من الاعتقاد اتفاهم على أمور كثيرة منها: ١- القول إن الله قديم والقدم أخص وصف ذاته، ونفوا الصفات القديمة أصلاً. ٢- قالوا: كلام الله محدث مخلوق في محل، وهو حرف وصوت كتب أمثاله في المصاحف. ٣- قالوا: أن الإرادة والسمع والبصر ليست معانٍ قائمة بذاتها لكنهم اختلفوا في وجوه وجودها. ٤- قالوا: رؤية الله تعالى بالأبصار في دار القرار، وأوجبوا تأويل الآيات المتشابهة فيها، وسموا هذا (توحيداً). ٥- قالوا: إن العبد قادر خالق لأفعاله خيرها وشرها مستحق على ما يفعله ثواباً وعقاباً في الدار الآخرة. ٦- قالوا: أن الحكيم لا يفعل إلا الصالح والخير، و أما الأصلح ففي وجوبه خلاف عندهم، وسموا هذا(عدلاً) إلى غير ذلك من الاتفاقات التي لا يسع المقام لذكرها. ويراجع في بقية هذه الأمور كتاب: الملل والنحل: أبي الفتح الشهرستاني(٤٣/١-٤٥). تحقيق: عبد العزيز الوكيل، القاهرة: مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع، ١٣٨٧هـ/١٩٦٨م، و انظر: الفرق بين الفرق، للقاهر بن ظاهر بن محمد البغدادي الإسفرايني ص(٢٤). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة: مطبعة المدني . وشرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار بن أحمد ص(٦-٨). تحقيق: الدكتور عبد الكريم عثمان، القاهرة: مكتبة وهبة، ط٣، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

المعتزلة يرون أن صفة الكلام فعلٌ من أفعال الله تعالى، يُحدثه ويخلقه في الأجسام إذا أراد مخاطبة الخلق بالأمر والنهي، والوعد والوعيد، والترغيب والترهيب، فهو عندهم محدثٌ، وكل محدثٌ مخلوق، ولذلك قالوا: إِنَّ الْقُرْآنَ مخلوقٌ^(١).

فاعتقاد المعتزلة في صفة (الكلام)، أنها فعلٌ من أفعال الله تعالى، ترتب عليه قولهم بأنها محدثةٌ مخلوقةٌ، وعليه زعموا بأن القرآن الذي هو كلام الله ﷻ، المنزل على رسوله ﷺ إنما هو فعلٌ من أفعاله، وإذا كان كذلك فهو محدثٌ مخلوقٌ، وليس صفة ذاتية له ﷻ. كما يزعمون.

ومن استدلالاتهم على قولهم بأن القرآن كلام الله محدث مخلوق:

استدلال القاضي عبد الجبار بأحاديث ذكر أنها من أقوال النبي ﷺ، ورسول الله بريء مما نسب إليه ظلماً وزوراً وكذباً^(٢).

الأول: قال عبد الجبار بأن الرسول ﷺ قال: "كان الله ولا شيء، ثم خلق الذكر"^(٣). والحق أنه كذب على الرسول ﷺ في نسبة هذا القول إليه؛ لأنه لم يرد القرآن الكريم لفظ (خَلَقَ) على القرآن الكريم بل بلفظ (التنزيل) فضلاً عما جاء في السنة النبوية التي تؤكد ما في القرآن وتؤيده.

الثاني: "مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ سَمَاءٍ وَلَا أَرْضٍ أَعْظَمَ مِنْ آيَةِ الْكُرْسِيِّ"^(٤).

(١) انظر: المحيط بالتكليف: القاضي عبد الجبار المعتزلي (٣٠٦/١)، تحقيق: د. عمر السيد عزمي، القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر.

(٢) انظر المغني في أبواب التوحيد والعدل (خلق القرآن): القاضي أبي الحسن عبد الجبار (٩١/٧)، قَوْمٌ نصه: إبراهيم الأبياري.

(٣) لم أجد حديثاً بهذا اللفظ ولا بهذا المعنى لا في كتب الحديث التسعة ولا في غيرها، وإنما الذي ورد حديث رواه عمران بن الحصين ؓ عن رسول الله ﷺ و أخرجه البخاري ونصه: ((كان الله ولم يكن شيء قبله، وكان عرشه على الماء، ثم خلق السموات والأرض، وكتب في الذكر كل شيء)) كتاب: التوحيد-باب: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى أَلَمَاءَ﴾ [هود:٧]، (١٢٤/٩) ح: (٧٤١٨).

(٤) وهو حديث مقطوع أخرجه الترمذي في كتاب: فضائل القرآن -باب: ما جاء في سورة آل عمران (١٦١/٥) ح: (٢٨٨٤). وقد انفرد به الترمذي من حديث سفيان بن عيينة أنه قال في تفسير حديث عبد الله بن مسعود: ما خلق الله من سماء ولا أرض أعظم من آية الكرسي". قال سفيان: "لأن آية الكرسي هي كلام الله، وكلام الله أعظم من خلق الله من السماء والأرض" وهو أثرٌ مقطوع. وله طريق رواه الطبراني في المعجم الكبير (١٣٣/٩) بلفظ=

ثم علق على القولين استدلاله بالأول والثاني وقال: "يدل على حدوث القرآن" (١)

الثالث: أيضاً ذكر عبد الجبار قولاً وهو من أقوال النبي ﷺ، رواه مسلم في صحيحه من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: ((لَا تُسَافِرُوا بِالْقُرْآنِ، فَإِنِّي لَا أَمُنُ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ)) (٢). وعلق عليه عبد الجبار: "يدل على حدوثه" (٣). يقصد حدوث القرآن الكريم.

وهذه الاستدلالات الثلاثة التي استدلت بها القاضي عبد الجبار على حدوث وخلق القرآن الكريم ذكرها الأمدى في معرض الإشارة إلى الطرق والاستدلالات التي عول عليها المعتزلة ومن وافقهم في اعتقادهم بأن القرآن محدث مخلوق، وردة عليهم مؤكداً أن القرآن كلام الله تعالى منزل غير مخلوق (٤)، وهذا على طريقة الأشاعرة، وسوف أناقش - إن شاء الله تعالى - هذا القول لهم في المبحث الثاني عند مناقشتي لاعتقاد الأشاعرة والماتريدية في صفة كلام الله تعالى.

الرابع: نسب عبد الجبار إلى النبي ﷺ قول: "إن الله تعالى خلق التوراة بيده" (٥). وقال: "فهو يدل على حدوث كلامه، ويحمل ذلك على أنه ذكر (اليد)

= مقارب وفيه: إن أعظم آية في كتاب الله ﷻ لا إله إلا هو الحي القيوم ﴿البقرة: ٢٥٥﴾، قال الهيثمي في مجمع الزوائد: ورجاله رجال الصحيح (١٢٦/٧).

(١) المغني في أبواب التوحيد (٩١/٧).

(٢) سبق تخريجه في ص () .

(٣) المغني (٩١/٧).

(٤) انظر أبحاث الأفكار (٣٥٨/١).

(٥) لم أجده بهذا اللفظ (خلق التوراة) في كتب السنة المعتمدة، لكن اللفظ الذي رواه مسلم وصح عن رسول الله ﷺ هو قوله ﷺ: ((اٰحْتَجُّ اٰدَمَ وَمُوْسَىٰ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ عِنْدَ رَبِّهِمَا، فَحَجَّ اٰدَمَ مُوسَىٰ، قَالَ مُوسَىٰ: اَنْتَ اٰدَمُ الَّذِي خَلَقَكَ اللهُ بِيَدِهِ وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوْحِهِ، وَاَسَجَدَ لَكَ مَلَائِكَتُهُ، وَاَسْكَنَكَ فِي جَنَّتِهِ، ثُمَّ اَهْبَطْتَ النَّاسَ بِحَطِيئَتِكَ اِلَى الْاَرْضِ، فَقَالَ اٰدَمُ: اَنْتَ مُوسَىٰ الَّذِي اصْطَفَاكَ اللهُ بِرِسَالَتِهِ وَبِكَلَامِهِ وَاَعْطَاكَ الْاَلْوَاحَ فِيهَا تَبْيَانُ كُلِّ شَيْءٍ وَقَرَّبَكَ نَجِيًّا، فَبِكُمْ وَجَدْتَ اللهُ كَتَبَ التَّوْرَةَ قَبْلَ اَنْ اَخْلُقَ، قَالَ مُوسَىٰ: بِاَرْبَعِيْنَ عَامًا، قَالَ اٰدَمُ: فَهَلْ وَجَدْتَ فِيهَا وَعَصَىٰ اٰدَمُ رَبَّهُ فَعَوَى، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: اَفْتَلَوْنِي عَلَيَّ اَنْ عَمَلْتُ عَمَلًا كَتَبَهُ اللهُ عَلَيَّ اَنْ اَعْمَلَهُ قَبْلَ اَنْ يَخْلُقَنِي بِاَرْبَعِيْنَ سَنَةً؟ " قَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ: «فَحَجَّ اٰدَمَ مُوسَىٰ»)) أخرجه مسلم في كتاب: القدر - باب: حجاج آدم وموسى عليهما السلام (٢٠٤٣/٤) ح: (٢٦٥٢).

تأكيداً في إضافته إلى أنه هو الذي تولى إحداثه بحسب ما علمه من المصالح، ولم يكَلِ الأمر فيه إلى غيره. على أنه لا خلاف بين الصحابة أن القرآن فعلُ الله ﷻ، وأنه أظهره على رسوله ﷺ لينبئه به من غيره، ويدل به على نبوته" (١).

❖ **وحديثان انفرد بذكرها الآمدي رداً على خصومه من المعتزلة - كما سبق أن ذكرتُ.**

أولهما: الحديث الذي رواه عبد الله بن مسعود ﷺ أن النبي ﷺ قال: ((إِذَا تَكَلَّمَ اللَّهُ بِالْوَحْيِ، سَمِعَ أَهْلُ السَّمَاءِ لِلسَّمَاءِ صَلَاصَةً كَجَرِّ السَّلْسِلَةِ عَلَى الصَّفَا، فَيُصْعَقُونَ، فَلَا يَرَالُونَ كَذَلِكَ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ جِبْرِيلُ، حَتَّى إِذَا جَاءَهُمْ جِبْرِيلُ فُرَّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ)) قَالَ: "فَيَقُولُونَ: يَا جِبْرِيلُ مَاذَا قَالَ رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: الْحَقُّ، فَيَقُولُونَ: الْحَقُّ، الْحَقُّ" (٢).

والثاني: الحديث الذي رواه أيضاً عبد الله بن مسعود ﷺ أن النبي ﷺ قال: ((مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَلَهُ بِهِ حَسَنَةٌ، وَالْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، لَا أَقُولُ الْم حَرْفٌ، وَلَكِنْ أَلِفٌ حَرْفٌ وَلاَمٌ حَرْفٌ وَمِيمٌ حَرْفٌ)) (٣).

قال الآمدي بعد أن ذكر أدلة القائلين بخلق القرآن وحدثه - في معرض رده عليهم - : " اتفق المسلمون على أن هذا من كلام الله تعالى، وأنه حقٌ وصدقٌ، فيكون دليلاً على القدم بالنسبة إلى المنازع منهم في الحدوث، ولا دور، ومن أنكر كونه من كلام الله تعالى استدلل عليه بأخبار من دلت المعجزة على صدقه عنه أنه كلام الله تعالى.. وما ذكروه من المعارضة بالنصوص" (٤).

(١) المغني (٩١/٧).

(٢) الحديث صحيح وأخرجه البخاري عن ابن مسعود ﷺ بلفظ: ((إِذَا تَكَلَّمَ اللَّهُ بِالْوَحْيِ سَمِعَ أَهْلُ السَّمَوَاتِ شَيْئًا، فَإِذَا فُرَّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ وَسَكَنَ الصَّوْتُ، عَرَفُوا أَنَّهُ الْحَقُّ وَنَادَوْا ﴿ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۖ قَالُوا أَلِ ۖ الْحَقُّ ۖ ﴾ [سبأ: ٢٣]) كتاب: التوحيد - باب: قول الله تعالى: ﴿ وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ حَتَّىٰ إِذَا فُرَّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۖ قَالُوا أَلِ ۖ الْحَقُّ ۖ ﴾ [سبأ: ٢٣]، [١٤١/٩] ح: (٧٤٨١).

(٣) أخرجه الترمذي في كتاب: فضائل القرآن - باب: ما جاء فيمن قرأ حرفاً من القرآن (١٥٧/٥). وقال: "رواه أبو الأحوص عن ابن مسعود، رَفَعَهُ بَعْضُهُمْ، وَوَقَّفَهُ بَعْضُهُمْ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ".

(٤) أبكار الأفكار (٣٦٢/١).

وقال أيضاً: " وأما الأخبار فيجب حملها على الدلائل دون المدلولات، وهي الحروف والأصوات؛ لما فيه من الجمع بين الدليلين ^(١) .

المبحث الرابع: نقد استدلال المتكلمين على عقيدتهم في باب الكتب.

ذكرتُ أن الأشاعرة والماتريدية متقدموهم ومتأخروهم، اتفقوا على إثبات صفة الكلام لله تعالى، وجعلوها من الصفات السبع التي قالوا بأنهم يثبتونها، وهي: العلم، والقدرة، والإرادة، والكلام، والسمع، والبصر، والحياة، والتكوين - الصفة الثامنة عند الماتريدية - وهذه الصفات يسمونها صفات المعاني أو الصفات المعنوية، ويجعلونها في مقابل الصفات النفسية - أو الذاتية - مثل كون الرب موجوداً، وقائماً بنفسه، وقديماً عند بعضهم، ويضيفون إليها قسماً ثالثاً، وهو الصفات الفعلية، وهم مع إثباتهم لهذه الصفات السبع تفسفوا في إثباتها تفسفاً كادوا أن ينفوها ويعطلوها فإنهم قد صرحوا بأن كلاً من هذه الصفات صفة واحدة قديمة أزلية لا تكثر فيها، ولا تجدد وإنما التجدد في متعلقاتها؛ لأن ذلك أليق بكمال التوحيد فأخرجوا الصفات عما عرف في الشرع والعقل والفطرة.

ثم إن الماتريدية أرجعوا جميع الصفات الفعلية إلى صفة التكوين، وأن جميع الصفات الفعلية ليست صفات حقيقة لله تعالى، وإنما هي من متعلقات صفة التكوين، والتكوين صفة أزلية وهي عندهم: مبدأ الإخراج من العدم إلى الوجود.

فلا شك أن ما يزعمون من صفة التكوين ليس إلا مجموع صفتي "القدرة والإرادة"، ولا شيء غير ذلك، وأنه لا خلاف في الحقيقة بين الماتريدية وبين الأشعرية فكل متفقون على نفي الصفات الفعلية، ونفي قيام الأفعال الاختيارية بالله تعالى؛ حذراً عن تعدد القدماء، وفراراً عن حلول الحوادث بذاته تعالى في زعمهم.

وقد انتقد شيخ الإسلام هذا التقسيم عندهم ^(٢)، وليس الكلام في الصفات هو موضوع البحث هنا، والذي جعلني أعرضُ هذا التقسيم لها عند أولئك هو صفة الكلام لله جل وعلا؛ لارتباطها بمسألة خلق القرآن التي كثر الخلاف فيها بين المتكلمين، وأخذت حيزاً واسعاً من كتبهم، وصارت محنة لكبار أهل السنة.

(١) أباكار الأفكار (١/٣٦٣).

(٢) انظر انتقاده في درء التعارض (٣/٢١-٢)، ومجموع الفتاوى (١٦/٣٧٤)، ومنهاج السنة النبوية (٢/٢٩٥).

المطلب الأول: نقد استدلال الأشاعرة والماتريدية على عقيدتهم في صفة

كلام الله ﷻ

بالنظر لما نقلته من أقوال لبعض أعلام الأشاعرة والماتريدية في صفة الكلام فإنهم في الجملة يرونها صفة ذاتية لازمة قائمة بذته ﷻ، ولا يتكلم على الحقيقة لا بصوت ولا بحرف؛ بل كلامه عبارة عن الكلام النفسي لا الكلام اللفظي.

وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى أن سبب قولهم هذا هو تقصيرهم في علم السنة، وتسليمهم للمعتزلة أصولاً فاسدة، فصاروا يوافقونهم في بعض أصولهم وإن لم يكونوا موافقين لهم بإطلاق^(١).

ورد زعمهم هذا بأنه قد عُرف معنى (الكلام) في لغة العرب أنهم يقصدون به اللفظ والمعنى معاً، وأن النصوص الشرعية أيضاً جاءت بذكر (القول) المرادف للفظ (الكلام)؛ إذ يقول رحمه الله: " وفي الجملة؛ حيث ذكر الله في كتابه عن أحد من الخلق من الأنبياء أو أتباعهم أو مكذبيهم أنهم قالوا، ويقولون، وذلك قولهم وأمثال ذلك، فإنما يعني به المعنى مع اللفظ، فهذا اللفظ وما تصرف منه من فعل ماضٍ، ومضارع، وأمر، ومصدرٍ، واسم فاعلٍ من لفظ القول والكلام ونحوهما؛ إنما يُعرفُ في القرآن والسنة، وسائر كلام العرب إذا كان لفظاً ومعنى، وكذلك أنواعه؛ كالصدق، والتكذيب، والأمر، والنهي، وغير ذلك، وهذا مما لا يُمكن أحداً جرده فإنه أكثر من أن يُحصى، ولم يكن في مسمى (الكلام) نزاع بين الصحابة، والتابعين لهم بإحسان وتابعيهم، لا من أهل السنة، ولا من أهل البدعة؛ بل أول من عُرف في الإسلام أنه جعل مسمى الكلام المعنى فقط هو عبد الله بن سعيد بن كلاب^(٢)، وهو متأخر في زمن محنة أحمد

(١) انظر: الاستقامة: ابن تيمية (٢١٢/١)، تحقيق: محمد رشاد سالم. المدينة المنورة: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ط١، ١٤٠٣هـ.

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان البصري، رأس المتكلمين بالبصرة في زمانه، وكان يلقب كلاباً؛ لأنه كان يجر الخصم إلى نفسه ببيانه وبلاغته، وأصحابه هم الكلابية، لحق بعضهم أبو الحسن الأشعري، وكان يرد على الجهمية، ومن معتقداته: أن القرآن قائم بالذات بلا قدرة ولا مشيئة، وأن علو الباري على خلقه معلوم بالفطرة والعقل وفق النص. وقد كانت له تصانيف في الرد على المعتزلة، كما صنف في التوحيد، وإثبات الصفات. ولم تُظهر التراجم وفاته، ولكنهم اتفقوا على أنه كان باقياً قبل الأربعين ومائتين. انظر تاريخ الإسلام: (٩٨١/٥)، وسير أعلام النبلاء: (١٩٠/٩) وما بعدها.

بن حنبل، وقد أنكر ذلك عليه علماء أهل السنة، وعلماء البدعة، فيمتنع أن يكون الكلام الذي هو أظهر صفات بني آدم - كما قال تعالى: (فأورب السماء والأرض إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون)^(١)، ولفظه لا تُحصى وجوهه كثرة - لم يعرفه أحدٌ من الصحابة والتابعين وتابعيهم حتى جاء من قال فيه قولاً لم يسبقه إليه أحدٌ من المسلمين^(٢).

فإذن ابن كلابٍ هذا هو أول من أظهر بدعة القول بالكلام النفسي على صفة الكلام لله تعالى، وفسره بأنه ثم تبعه على هذه الضلالة عددٌ من الناس في زمانه أطلق عليهم اسم (الكلابية)، ثم تابعهم فِرَقٌ أخرى تروّج لبدعته؛ كالأشاعرة والماتريدية.

وشيخ الإسلام قد رد حجج هؤلاء، ولم يقتصر على ذلك، وإنما ناقش حقيقة مذهبهم في الكلام النفسي، وأظهر بطلان قولهم، وقد جاءت هذه المناقشة في (التسعينية) من خلال عدة أوجه اعترض فيها رحمه الله على دعوى الأشاعرة بأن كلام الله تعالى هو معنى قائم بنفسه فقال لهم: أنتم قتلتم إن الكلام هو الخبر والأمر والنهي، وأن ذلك كله معنى يقوم بالنفس، فيقال لكم إذا كان الكلام عندكم لا صيغة له فما الفرق بين الخبر والعلم، وبين الأمر والنهي والإرادة؟ لأن الخبر - بدون صيغة وألفاظ - ليس غير العلم الذي يقوم بالنفس، وكذا الأمر والنهي - بغير صيغة ولفظ الأمر والنهي - ليس غير الإرادة التي تقوم بالنفس، وإذا صح هذا كان إثباتكم للكلام النفسي على أنه الخبر والأمر والنهي إنما يرجع إلى صفتي: العلم والإرادة، والنتيجة أن قولكم يؤدي إلى إنكار صفة الكلام، لأن ما أثبتموه من الكلام النفسي لم يكن غير العلم والإرادة^(٣).

ثم بين رحمه الله تعالى أن الرازي والأشاعرة ربطوا بين الكلام ومسألة الأمر والنهي؛ إذ كانوا قد أجابوا عن مسألة الأمر والنهي بأن الله قد يأمر بما لا يريد - ومعهم في هذا حق بالنسبة للإرادة الكونية - إلا أنهم لم يمكنهم أن يقولوا: إن الله أخبر بما لا يعلمه، أو بما يعلم ضده، بل علمه من لوازم خبره، ولهذا أخبر الله تعالى عن رسوله ﷺ بأن القرآن لما جاءه، جاء العلم فقال تعالى:

(١) سورة الذاريات، الآية رقم: (٢٣).

(٢) مجموع الفتاوى: (١٣٤/٧).

(٣) انظر: التسعينية (٦٣٢/٢)

﴿فمن حاجك فيه من بعد ما جاءك من العلم﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿ولئن ابتعت أهواءهم بعد الذي جاءك من العلم﴾^(٢)، وذكر رحمه الله بأن هذا مما احتج به الأئمة على تكفير من قال بخلق القرآن؛ لأن الله أخبر أن هذا الذي جاءه من العلم، وقول المعتزلة يستلزم أن يكون علم الله مخلوقاً^(٣).

ثم وضح رحمه الله أن الأشاعرة أنفسهم قد أقروا بفساد قول القائل: أن الإنسان قد يتكلم بالخبر بخلاف علمه؛ وذلك أنهم يحتجون على وجوب الصدق لله بأن الكلام النفساني يمتنع فيه الكذب لوجوب العلم لله، وامتناع الجهل، وهذا الدليل قد ذكره جميع أئمتهم حتى الرازي ذكره - لكن قال: إنما يدل على صدق الكلام النفساني لا على صدق الحروف الدالة عليه - وإذا جاز أن يتصف الحي بحكم نفساني لا يعلمه ولا يعتقد ولا يظنه، بل يعلم خلافه، امتنع حينئذ أن يقال: الحكم النفساني مستلزم للعلم، أو أنه يمتنع أن يكون بخلاف العلم فيكون كذبا. وهذا الذي قالوه تناقض في عين الشيء، ليس تناقضاً من جهة اللزوم...^(٤).

ووجه التناقض واضح فإنهم لما أرادوا أن يقولوا أن الخبر قد يغير العلم استدلوا بأن الإنسان قد يحكم ويخبر بخلاف علمه مما هو كذب، فيكون خبره مخالفاً لعلمه، ثم قالوا في الاستدلال على أن الله صادق أن الكلام النفساني يمتنع فيه الكذب لوجوب العلم لله وامتناع الجهل، وعليه فيمتنع أن يكون في خبر الله ما يخالف علمه، وهذا يناقض قول من قال أن الإنسان يتكلم بالخبر بخلاف علمه.

وإذا علم أن أصل المسألة إنما يتعلق بخبر الله وعلمه لا خبر الإنسان وعلمه بأن تناقضهم، ولم يدهم شيئاً كون ذلك قد يقع للإنسان؛ لأنهم إنما احتجوا بذلك ليتوصلوا به إلى صحة مغايرة الخبر للعلم بالنسبة لله، وهم يقولون إن خبر الله لا يخالف علمه.

ورد رحمه الله قولهم في كلام الله بأنه كلام نفسي ببيان تناقضهم أيضاً في مسألة الإيمان، فإنهم يقولون - كما يقول الجويني - "إن حقيقة الإيمان التصديق بالله تعالى، فالمؤمن بالله من صدقه، ثم التصديق على التحقيق كلام

(١) سورة آل عمران، الآية رقم: (٦١).

(٢) سورة البقرة، الآية رقم: (١٢٠).

(٣) انظر: التسعينية (٦٤٠/٢).

(٤) التسعينية (٦٤٣/٢).

النفس، ولا يثبت كلام النفس إلا مع العلم، فإننا أوضحنا أن كلام النفس يثبت على حسب الاعتقاد^(١). قال شيخ الإسلام مبيناً تناقضهم: "وهذا تصريح بأنه لا يكون -أي الإيمان والتصديق- مع عدم العلم، ولا يكون على خلاف المعتقد، وهذا يناقض ما أثبتوا به كلام النفس وادعوا أنه مغاير للعلم"^(٢).

ويلاحظ هنا أن الجويني صرح بأن التصديق - على التحقيق - كلام النفس، ثم صرح بأنه لا يكون النفس إلا مع العلم، وهذا مناقض تماماً لما ذكره في الكلام النفسي.

كما بين تناقض آخر لهم في مسألة الإيمان يبين حقيقة تناقضهم أيضاً في صفة كلام الله تعال عندهم، حيث صرح بعضهم بأن الإيمان هو التصديق، وأن ذلك لا يتحقق إلا بالمعرفة والإقرار، وإذا كان من المعلوم أن الإقرار إنما يكون باللسان، كان هذا مناقضاً لما ادعوه من أن الكلام مجرد ما يقوم بالنفس^(٣).

وذكر أن دعواهم - في مغايرة الخبر للعلم - بأن الإنسان قد يخبر بخلاف علمه مما هو كذب "يهدم عليهم إثبات العلم بصدق الكلام النفساني القائم بذات الله، وإذا فسد ذلك لم ينفعهم إثبات كلام له يجوز أن يكون صدقاً أو كذباً، بل لم ينفعهم إثبات كلام لم يعلموا وجوده إلا وهو كذب؛ فإنهم لم يثبتوا الخبر النفساني إلا بتقدير الخبر الكذب، فهم لم يعلموا وجود خبر نفساني إلا ما كان كذباً، فإن أثبتوا الله ذلك كان كفوفاً باطلاً خلاف مقصودهم، وخلاف إجماع الخلائق؛ إذ أحد لا يثبت الله كلاماً لازماً لذاته هو كذب، وإن لم يثبتوا ذلك لم يكن لهم طريق إلى إثبات الخبر النفساني بحال، لأننا حينئذٍ لم نلم وجود معنى نفسانياً صدقاً غير العلم ونحوه لا شاهداً ولا غائباً"^(٤).

كما استدل رحمه الله بقوله تعالى: (قد نعلم إنه ليحزنك الذي يقولون فإنهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون)^(٥) وقال: "فنفى عنهم

(١) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد؛ لإمام الحرمين أبو المعالي الجويني ص (٣٩٧)، تحقيق: د. محمد يوسف موسى وآخرون، مصر: مطبعة السعادة، ١٩٥٠م

(٢) التسعينية (٦٤٩/٢).

(٣) انظر المرجع السابق (٦٤٩/٢).

(٤) المرجع السابق (٦٦٤/٢).

(٥) سورة الأنعام، الآية رقم: (٣٣).

التكذيب وأثبت الجحود، ومعلوم أن التكذيب باللسان لم يكن منتفياً عنهم، فعلم أنه نفي عنهم تكذيب القلب، ولو كان المكذب الجاحد لما علمه يقوم بقلبه خبر نفساني لكانوا مكذابين بقلوبهم، فلما نفي عنهم تكذيب القلوب، علم أن الجحود الذي هو ضرب من الكذب والتكذيب بالحق المعلوم، ليس هو كذباً في النفس ولا تكديباً فيها وذلك يوجب أن العالم بالشيء لا يكذب به، ولا يخبر في نفسه بخلاف علمه" (١).

ولشيخ الإسلام مناقشات وأوجه أخرى في الرد (٢)، وبهذه الأوجه يتبين أن ما ادعاه الأشاعرة من أن الخبر يغير العلم غير صحيح بالنسبة لله، وإذا ثبت هذا تبين أن إثباتهم للكلام النفسي ليس شيئاً غير صفة العلم، فأين صفة الكلام التي أثبتوها مغايرة لصفة العلم؟.

وقال شيخ الإسلام أيضاً في صدد إبطاله للكلام النفسي: "...لأن إثبات كلام يقول بذات المتكلم بدون مشيئته وقدرته غير معقول ولا معلوم، والحكم على الشيء فرع عن تصوره، فيقال للمحتج بها- (أي بالحجة العقلية)- لا أنت ولا أحد من العقلاء يتصور كلاماً يقوم بذات المتكلم بدون مشيئته وقدرته. فكيف تثبت بالدليل المعقول شيئاً لا يعقل؟ وأيضاً فقولك: لو لم يتصف بالكلام لاتصف بالخرس والسكوت؛ إنما يعقل في الكلام بالحروف والأصوات؛ فإن الحي إذا فقد ما لم يكن متكلماً، فإما أن يكون قادراً على الكلام ولم يتكلم وهو الساكت، وإما أن لا يكون قادراً عليه وهو الأخرس، وأما ما يدعونه من "الكلام النفسي" فذاك لا يعقل أن من خلا عنه كان ساكناً أو أخرس، فلا يدل - بتقدير ثبوته - على أن الخالي عنه يجب أن يكون ساكناً أو أخرس، وأيضاً فالكلام القديم "النفسي" الذي أثبتتموه، لم تثبتوه ما هو؟ بل ولا تصورتهم، وإثبات الشيء فرع تصوره، فمن لم يتصور ما يثبت - كيف يجوز أن يثبت؟! - ولهذا كان أبو سعيد بن كلاب - رأس هذه الطائفة وإمامها في هذه المسألة - لا يذكر في بيانها شيئاً يُعقل؛ بل يقول: هو معنى يناقض السكوت والخرس، والسكوت والخرس إنما يتصوران إذا تصور الكلام؛ فالساكت هو الساكت عن الكلام، والأخرس هو العاجز عنه، أو الذي حصلت له آفة في محل النطق تمنعه عن الكلام، وحينئذ

(١) التسعينية (٢/٦٧٠).

(٢) انظر المرجع السابق (٢/٦٧٠-٦٨١).

فلا يُعرف الساكت والأخرس حتى يُعرف الكلام، ولا يُعرف الكلام حتى يُعرف الساكت والأخرس، فتنين أنهم لم يتصوروا ما قالوه ولم يثبتوه؛ بل هم في "الكلام" يشبهون النصارى في "الكلمة"... فإنهم يقولون: ما لا يتصورونه ولا يبينونه، والرسول عليهم السلام إذا أخبروا بشيء ولم نتصوره وجب تصديقهم، وأما ما يثبت بالعقل فلا بد أن يتصوره العاقل به، وإلا كان قد تكلم بلا علم، فالنصارى تتكلم بلا علم، فكان كلامهم متناقضاً ولم يحصل لهم قول معقول. كذلك من تكلم في كلام الله بلا علم كان كلامه متناقضاً، ولم يحصل له قول يعقل^(١). وهكذا حال الماتريدية في تناقضهم واضطرابهم وعجزهم عن إقامة حجة صحيحة على "الكلام النفسي".

وصدق شيخ الإسلام فيما قاله في مذهب هؤلاء فهو من أكثر أهل السنة اطلاعاً على أقوال المتكلمين، وبذلك أظهر حقيقة أقوالهم ومن وافقهم، وتدلّيسهم قولهم بإثبات صفة الكلام لله تعالى، فعملوا هذه الصفة العظيمة عن مفهومها المعروف عند سلف هذه الأمة وأئمة السنة، وأتوا ببدعة شنعاء ظلماء هي بدعة "الكلام النفسي" وحرّفوا نصوص الشرع ونصوص أئمة الإسلام إلى تلك البدعة، وأخفوها تحت أقوالهم التي أظهروا بها إثباتهم صفة الكلام لله تعالى، وأن القرآن كلامه غير مخلوق.

ثم إن قول الأشاعرة والماتريدية بهذا القول يترتب عليه عدة أباطيل، ومن أشنعها: أن قولهم بالكلام النفسي يعني أن النبي ﷺ تحدى الناس بما هو مثل كلام رب العالمين، ولم يتحداهم بكلام الله ﷻ، وهذا في حد ذاته غلط؛ إذ كيف يتصور أن يكون لكلام الله مثل، وهو ﷻ ينفي المثلية فقال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ. فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾^(٢)، فدل على أن من تحداهم به الرسول ﷺ هو كلام الله حقيقة، لا مثله، ثم كيف يكون التحدي بالكلام النفسي؟ وهو على زعمكم لا يُسمع، ولا يُعرف؟ فدل ذلك على أن التحدي إنما تم بهذا الموجود بين الدفتين، وهو لا مثل له؛ لأنه كلام الله الذي لا مثل له، وقد أصاب ابن أبي العز الحنفي

(١) مجموع الفتاوى: (٦/٢٩٥ وما بعدها).

(٢) سورة البقرة، الآيتان رقم: (٢٣ و٢٤).

مناقشته لقول هؤلاء، ورد باطلهم في هذا فقال: "فإن قالوا إنما أشار إلى حكاية ما في نفسه وعبارته وهو المتلو المكتوب المسموع، فأما أن يشير إلى ذاته فلا، فهذا صريح القول بأن القرآن مخلوق، بل هم في ذلك أكفر من المعتزلة، فإن حكاية الشيء بمثله وشبهه، وهذا تصريح بان صفات الله محكيّة، ولو كانت هذه التلاوة حكاية لكان الناس قد أتوا بمثل كلام الله، فأين عجزهم؟ ويكون التالي - في زعمهم - قد حكى بصوتٍ وحرفٍ ما ليس بصوتٍ وحرفٍ"^(١).

وإذا قالوا بالكلام النفسي، وصرحوا بأن القرآن عبارة عن كلام الله ﷻ، فإنه يرد سؤال، وهو أن نسألهم: القرآن عبارة من؟ من الذي عبر عما في نفس الله ﷻ؟ ومن الذي اطلع عما في نفس الله ﷻ؟؟ وفي جواب هذا اختلفوا، فمنهم من قال: هو فهم خلقه الله في فكر من أراد له ان يعرف الكلام النفسي! ومنهم من يقول: وجد العبارة جبريل في اللوح المحفوظ، وهنا أيضاً يرد سؤال: من المعبر عنه في اللوح المحفوظ؟ أم هو القلم؟ أم هو اللوح نفسه؟ ومنهم من يقول: إن المعبر عنه هو جبريل، ومنهم من يقول: هو محمد ﷺ!! ثم إن القرآن عبارة عن كلام الله ﷻ عندكم، فهل هو عبارة عن كَلَمَة؟ فهذا ممتنع، أم عن بعضه؟ فهذا ممتنع أيضاً^(٢).

وأيضاً إذا كان جبريل علم ما في نفس الله ﷻ بدون خطاب، وإنما ألهم إلهاماً، ثم نزل بما ألهم إلى محمد ﷺ؛ لأن من ألهمه الله مباشرة كقوله ﷻ: (وأوحينا إلى أم موسى أن أرضعيه)^(٣) يلزم أن تكون أم موسى أفضل؛ لأنها ألهمت مباشرة، وأما الأنبياء فعلى هذا القول ألهموا بواسطة!! ولهذا كان من نتائج هذا القول الفاسد أن ادعى أقوام أنهم أفضل من الأنبياء؛ لأنهم يأخذون عن الله مباشرة!^(٤).

وأما قولهم بقدم كلام الله تعالى، وأن الله لا يتكلم بمشيئته وقدرته؛ لأن كلامه أزلي، فهذا مبني على نفيهم لقيام الصفات الاختيارية بالله، فقالوا بقدم الكلام ومنعوا أن يكون الله يتكلم إذا شاء متى شاء، ومذهب أهل السنة والجماعة إن الله ﷻ يلزم متكلماً إذا شاء، وأن كلام الله ﷻ لأدم أو لموسى أو للملائكة

(١) شرح الطحاوية: (٢٠٣/١).

(٢) انظر منهاج السنة النبوية: (٤١٧/٥-٤١٩)، ومجموع الفتاوى: (٣٦٧/١٢).

(٣) سورة القصص، الآية رقم: (٧٠).

(٤) انظر مجموع الفتاوى: (١٢٨/١٢).

عليهم السلام، كل في وقت تكليمه ومناداته، أي أنه تعالى لم يناد موسى عليه السلام قبل خلقه ومجيئه عند الشجرة، وإن كانت صفة الكلام أزلية، وقد بنى أهل السنة مذهبهم على مقدمتين:

المقدمة الأولى: على أن الأمور الاختيارية تقوم بالله.

والمقدمة الثانية: على أن كلام الله لا نهاية له كما قال تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مَدَادًا لَكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَذَ كَلِمَاتِ رَبِّي وَلَوْ جُنَّا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾^(١)، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مِنْ مَا نَفَذْتَ كَلِمَاتِ اللَّعِظِ لَإِنْ اللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾^(٢).

وقد ذكر السلف - توضيحاً لمذهبهم، وتميزاً له عن مذهب الكلابية والأشعرية ومن اتبعهم - أن الله يوصف بالسكوت، وأنه إذ شاء تكلم وإذا شاء سكت، وكان من أشهر ما وقع في ذلك قصة ابن خزيمة مع الكلابية، ونقلها وعلق عليها شيخ الإسلام^(٣) إذ يقول ابن خزيمة: "الذي أقول به إن القرآن كلام الله ووحيه وتنزيله غير مخلوق، ومن قال: إن القرآن شيئاً منه، ومن وحيه وتنزيله مخلوق، أو يقول: إن الله لا يتكلم بعدما كان يتكلم به في الأزل.. فهو عندي جهمي يستتاب، فإن تاب وإلا ضربت عنقه، هذا مذهبي ومذهب من رأيت من أهل الأثر في الشرق والغرب من أهل العلم"^(٤).

ولهذا كان مذهب الأشاعرة نفي ما يقوم بالله من الصفات الاختيارية بناءً على نفي حلول الحوادث، ومن ثم منعوا أن يقال: إن الله يتكلم إذا شاء متى شاء كلاماً قائماً به، وإنه يتكلم شيئاً بعد شيء؛ لأن كلامه قديم منذ الأزل، وبذلك توصلوا إلى إنكار صفة كلام الله تعالى، وأدى بهم هذا أيضاً إلى قولهم بخلق القرآن وإن لم يصرحوا بذلك، وقد أجابهم شيخ الإسلام بقوله: "قلنا: ومن أنكر هذا قبلكم من السلف والأئمة؟ ونصوص القرآن والسنة تتضمن ذلك مع صريح العقل، وهو قول لازم لجميع الطائفة، ومن أنكره فلم يعرف لوازمه وملزوماته"^(٥).

(١) سورة الكهف، الآية رقم: (١٠٩).

(٢) سورة لقمان، الآية رقم: (٢٧).

(٣) انظر: درء التعارض (٢/٧٨-٨٣)، ومجموع الفتاوى (٦/١٦٩-١٧٧).

(٤) مجموع الفتاوى: (٦/١٧٠).

(٥) منهاج السنة النبوية: (٢/٣٨١).

وقال ابن تيمية رحمه الله: " من اعتقد أن المداد الذي في المصحف، وأصوات العباد قديمة أزلية؛ فهو ضالّ مخطيء، مخالف للكتاب والسنة، وإجماع الأولين، وسائر علماء الإسلام، ولم يقل أحد قط من علماء المسلمين أن ذلك قديم، لا من أصحاب الإمام أحمد، ولا من غيرهم، ومن نقل قدم ذلك عن أحد من علماء أصحاب الإمام أحمد؛ فهو مخطيء في النقل، أو متعمد للكذب؛ بل المنصوص عن الإمام أحمد وعامة أصحابه تبديع من قال لفظي بالقرآن غير مخلوق، كما جهّموا من قال اللفظ بالقرآن مخلوق... وأصبح من ذلك من يحكي عن بعض العلماء أن المداد الذي في المصحف قديم، وجميع أئمة أصحاب الإمام وغيرهم أنكروا ذلك، وما علمت أن عالماً يقول ذلك إلا ما يبلغنا عن بعض الجهّال، وقد ميّز الله في كتابه بين الكلام والمداد فقال: ﴿ قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربي لنفد البحر قيل أن تنفذ كلمات ربي ولو جئنا بمثله مددا ﴾^(١)، وكذلك من زعم أن القرآن محفوظ في الصدور كما أن الله معلوم بالقلوب، وأنه متلوّ بالألسن كما أن الله مذكور بالألسن، وأنه مكتوب في المصحف كما أن الله مكتوب، وجعل ثبوت القرآن في الصدور والألسنة والمصاحف مثل ثبوت ذات الله تعالى في هذه المواضع؛ فهذا أيضاً مخطيء في ذلك؛ فإن الفرق بين ثبوت الأعيان في المصحف، وبين ثبوت الكلام فيها بيّن واضح؛ فإن الموجودات لها أربع مراتب: مرتبة في الأعيان، ومرتبة في الأذهان، ومرتبة في اللسان، ومرتبة في البنان، فالعلم يطابق العين، واللفظ يطابق العلم، والخط يطابق اللفظ"^(٢).

كما أن النصوص الدالة على إثبات صفة الكلام لله على وفق مذهب السلف كثيرة جداً، ومن هذه الأدلة قوله تعالى: ﴿ويوم يناديهم فيقول ماذا أجبتم المرسلين﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿ويوم يناديهم فيقول أين شركائي الذين كنتم تزعمون﴾^(٤)، فإنه وقت النداء بظرف محدود، فدل على أن النداء يقع في ذلك الحين دون غيره من الظروف، وجعل الظرف للنداء لا يسمع النداء إلا فيه"^(٥).

(١) سورة الكهف، الآية رقم: (١٠٩).

(٢) الفتاوى الكبرى: (٦/٦٣ و ما بعدها).

(٣) سورة القصص، الآية رقم: (٦٥).

(٤) سورة القصص، الآية رقم: (٧٤).

(٥) مجموع الفتاوى: (١٣١/١٢).

فهذه النصوص واضحة الدلالة في الرد عليهم؛ لأنه إذا كانت دالة على أن الله تكلم بالكلام المذكور، في ذلك الوقت، فكيف يقال إنه كان أزلياً أبدياً، وهل يمكن أن يقال أن لم يزل ولا يزال قائلاً ﴿يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾؟! أما الأحاديث في ذلك فكثيرة، منها: قول النبي ﷺ: ((إِذَا قَضَى اللَّهُ الْأَمْرَ فِي السَّمَاءِ، ضَرَبَتِ الْمَلَائِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا خُضْعَانًا لِقَوْلِهِ، كَأَنَّهُ سِلْسِلَةٌ عَلَى صَفْوَانٍ...))^(١)، وفي لفظ آخر أكثر صراحة: ((إِذَا تَكَلَّمَ اللَّهُ بِالْوَحْيِ، سَمِعَ أَهْلُ السَّمَاءِ لِلْسَّمَاءِ صَلْصَلَةً كَجَرِّ السِّلْسِلَةِ عَلَى الصَّفَا...))^(٢).

أما قول أولئك المتكلمين أن الله تعالى يتكلم بلا صوت ولا حرف فقد سئل شيخ الإسلام عن هذه المسألة فأجاب بأن إطلاق هذا الجواب نفياً وإثباتاً من البدع المولدة، الحادثة بعد المئة الثالثة، ثم قال: "والصواب الي عليه سلف الأمة، كالإمام أحمد والبخاري صاحب الصحيح في كتاب خلق أفعال العباد، وغيره، وسائر الأئمة قبلهم وبعدهم - اتباع النصوص الثابتة، وإجماع سلف الأمة وهو أن القرآن جميعه كلام الله، حروفه ومعانيه، ليس شيء من ذلك كلاما لغيره. .. وأن الله يتكلم بصوت كما جاءت به الأحاديث الصحاح. .."^(٣).

وهذا من دقة السلف رحمهم الله في مسائل العقيدة، وخاصة ما يتعلق منها بالله وصفاته. حيث إنهم لا يبتدعون كلاماً جديداً، بل يصفون الله بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله ﷺ، ولما لم يرد إطلاق أن القرآن بحرف وصوت لم يطلقوه عليه كما يفعله البعض، وإنما يقولون: القرآن كله حروفه ومعانيه كلام الله، كما يقولون إن الله نادى موسى، والنداء لا يكون إلا بصوت، ومن المعلوم أن الكلام إذا أطلق فإنه يشمل الحروف والمعاني وهذا هو الذي فهمه السلف من صفة الكلام لله تعالى - على ما يليق بجلاله وعظمته -.

ولكن لما وُجد في أهل البدع من ينكر الحرف والصوت لينكروا كلام الله، بين السلف أن كلام الله شامل للحروف والمعاني، وأنه تعالى يتكلم بصوت، كما يصفونه بما ورد من التكليم والمناداة والمناجاة^(٤).

(١) سبق تخريجه في ص ()

(٢) سبق تخريجه في ص ()

(٣) مجموع الفتاوى: (٢٤٣/١٢) وما بعدها.

(٤) انظر المرجع السابق (٥١٨/٦).

وفي استدلال بعض الأشاعرة والماتريدية ببعض الأحاديث الثابتة في السنة النبوية على أن كلام الله تعالى صفة قائمة بذاته، وأنه غير مخلوق يوافق ما استدل به أهل السنة والجماعة سلفاً وخلفاً، فقد أجمع أئمة السلف، والمؤقتي بهم من الخلف على أنه غير مخلوق، ومن قال مخلوق فهو كافر، كما استفاضت الآثار عنهم بذلك، وكما هو منقول عنهم في الكتب المسطورة، والأسانيد المشهورة^(١).

وهذا خلاصة مذهب السلف رحمهم الله في كلام الله تعالى، وفي القرآن الكريم، أنه كلام الله غير مخلوق، واضح تمام الوضوح، وردودهم على المخالفين في هذه المسألة مشهورة، أكثر من أن تُحصر، كما أنه قد اشتهر عنهم قولهم إن القرآن كلام الله، منه بدأ وإليه يعود، ومعناه أن الله هو المتكلم به، فمنه بدأ، لا من بعض المخلوقات، وإليه يعود في آخر الزمان حين يرفع من المصاحف والصدور^(٢)، قال عمرو بن دينار: أَدْرَكْتُ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ فَمَنْ دَوَّنَهُمْ مُنْذُ سَبْعِينَ سَنَةً يَقُولُونَ: "اللَّهُ الْخَالِقُ، وَمَا سِوَاهُ مَخْلُوقٌ، وَالْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ، مِنْهُ خَرَجَ، وَإِلَيْهِ يَعُودُ"^(٣).

وأما قول الباقلاني في تفسيره لقوله ﷺ: ((لَوْ جُعِلَ الْقُرْآنُ فِي إِهَابٍ ثُمَّ أُلْقِيَ فِي النَّارِ مَا احْتَرَقَ))^(٤)، بأن المقصود أن كلام الله تعالى لا يحترق، وليس أن الجلد، والمداد، والحروف المصورة لا تحترق، وهذا حق؛ لأن الجلد الذي كُتِبَ فِيهِ الْقُرْآنُ وَمَا فِيهِ مِنَ الْوَرَقِ يُسَمَّى (مصحف)، والمداد الذي كُتِبَتْ بِهِ الآيات والحروف يسمى (الحبر) كل هذا معلوم عند العقلاء، وعامة الناس أيضاً أنها قابلة للاحتراق إذا أُلْقِيََتْ فِي النَّارِ؛ لأنها مخلوقة، أما آيات القرآن المكتوبة

(١) انظر الاقتصاد في الاعتقاد: ص(١٣٦)، لوامع الأنوار البهية: (١/١٣٣ وما بعدها)،

وأصول الإيمان لمحمد بن عبد الوهاب، ص(١٢).

(٢) انظر مجموع الفتاوى: (٦/٥٢٩).

(٣) انظر الرد على الجهمية: أبو سعيد عثمان الدارمي، ص(١٨٩)، تحقيق: بدر بن عبد الله

البدر. الكويت: دار ابن الأثير. ط٢، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة

ص(٢٠٦/١)، والانتصار في الرد على القدرية (٢/٥٥١)، ولمعة الاعتقاد، ص(١٨)،

والعلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمتها: محمد بن أحمد الذهبي،

ص(١٣٨)، تحقيق: أشرف عبد المقصود. الرياض: مكتبة أضواء السلف. ط١،

١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

(٤) سبق تخريجه في ص ()

بالممداد على الورق، والملتو بأصوات العباد والمسمى (قرآن)، والمحفوظ في العقول، والصدور فإنه لا يحترق، ولا يمكن للعدو أو لأي أحد من المخلوقين أن يحرقه؛ لأنه كلام الله تعالى، الذي تكفل بحفظه في صدور أهله إلى قيام الساعة، وهذا قول أئمة السلف والخلف ممن تمسك بالكتاب والسنة، وقد قرر الإمام البخاري رحمه الله تعالى في كتاب «خلق أفعال العباد» هذا، فذكر أن حركات العباد، وأصواتهم، وكتابتهم كل ذلك مخلوقة، فأما القرآن الملتو المبين المثبت في المصحف، المسطور المكتوب المحفوظ في الصدور والقلوب؛ فهو كلام الله ﷻ، ليس بمخلوق، واستدل على قوله بآيات من القرآن الكريم، قال الله تعالى: (بل هو آيات بينات في صدور الذين أوتوا العلم وما يجحد بآياتنا إلى الظالمون)^(١)، قال: فأما الأوعية فمن يشك في خلقها؟ وقال تعالى: (وكتاب مسطور في رق منشور)^(٢)، وقال تعالى: ﴿بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ﴾^(٣)، فذكر أنه يُحفظ ويُسطر، وقال تعالى: ﴿ن والقلم وما يسطرون﴾^(٤)، وروى عن قتادة: ﴿وكتاب مسطور﴾ المسطور: المكتوب، وقال: ﴿في رق منشور﴾ هو الكتاب، وروى عن مجاهدٍ ﴿وكتاب مسطور﴾: صحف مكتوبة، و﴿في رق منشور﴾ في مصحف^(٥)، ثم قال: " فأما الممداد والرُّقُّ - أي الورق - ونحوه فإنه خَلَقَ، كما أنك تكتبُ (الله)، فد(الله) في ذاته هو الخالق، وخطك، واكتسابك من فعلك خَلَقَ؛ لأن كل شيءٍ دون الله يصنعه، وهو خلق، وقال: ﴿وخلق كل شيءٍ فقدره تقديراً﴾^(٦)، وقال: ﴿وانه في أم الكتاب لدينا لعلي حكيم﴾^(٧)، وقال: ﴿بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ﴾^(٨) " ^(٩).

(١) سورة العنكبوت، الآية رقم: (٤٩).

(٢) سورة الطور، الآيتان رقم: (٣ و٢).

(٣) سورة البروج، الآيتان رقم: (٢١ و٢٢).

(٤) سورة القلم، الآية رقم: (١).

(٥) انظر خلق أفعال العباد: محمد بن إسماعيل البخاري، ص(٤٧)، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة. الرياض: دار المعارف السعودية.

(٦) سورة الفرقان، الآية رقم: (٢).

(٧) سورة الزخرف، الآية رقم: (٤).

(٨) سورة البروج، الآيتان رقم: (٢١ و٢٢).

(٩) خلق أفعال العباد: ص(٤٨).

وقال البخاري في قوله تعالى: (بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ)^(١) بأن الله قد ذكر أن القرآن الكريم يُحْفَظُ وَيُسَطَّرُ، والقرآن الموعى في القلوب، المسطور في المصاحف، المتلو بالألسنة كلام الله تعالى ليس بمخلوق، وأما المداد، والورق، والجلد فإنه مخلوق^(٢).

فقد فرّق البخاري بين المداد، والورق، والكاتب، والتالي، وصوته، وبين كلام الله تعالى الذي يتلوه التالي بصوته، ويكتبه الكاتب بالمداد على الورق، فصرّح على أن أفعال العباد مخلوقة، وأن كلام الله غير مخلوق، وأنه محفوظ في الصدور لا يحترق ولو احترق الجلد والورق والمداد الذي كُتِبَ به.

وإجماع السلف قائم على أن المداد في المصحف مخلوق، وأن فعل العبد من الكتابة مخلوق، وأن الأوراق مخلوقة، وكذا إجماعهم قائم على أن المكتوب هو القرآن، وأن ما بين الدفتين هو كلام الله حروفه ومعانيه، وكلام الله غير مخلوق^(٣)، قال شيخ الإسلام: " والمداد الذي في المصحف لم يكن أحد من السلف يتوقف في ذلك؛ بل كلهم متفقون أن أصوات العباد مخلوقة، والمداد كله مخلوق، وكلام الله الذي يُكْتَبُ بالمداد غير مخلوق"^(٤). فدل على أن المداد والجلد والورق يحترقون إذا أُلْقُوا في النار؛ لأنها مخلوقة، أما كلامه ﷻ فإنه يرفعه محفوظاً بحفظه.

فالسلف الصالح ومن تبعهم بإحسان يتأولون الحديث بأنه لو جعل القرآن في قلب إنسان ثم أُلْقِيَ في النار؛ ما احترق، وأنه إن كُتِبَ القرآن في جلد ثم أُلْقِيَ في النار احترق الجلد والمداد ولم يحترق القرآن؛ لأنهما مخلوقان، كأن الله ﷻ يرفع كلامه منه، ويصونه عن النار، وليسوا يشكوا في أن القرآن في المصاحف على الحقيقة لا على المجاز، وقالوا: أن من علّمه الله تعالى القرآن من المسلمين، وحفظه إياه؛ لم تحرقه النار يوم القيامة، إن أُلْقِيَ فيها بالذنوب كما قال أبو أمامة: "احفظوا القرآن، أو اقرأوا القرآن، ولا تغرّبكم هذه المصاحف، فإن الله تعالى لا يُعَذِّبُ بالنار قلباً وعى القرآن" فجعل الجسم ظرفاً للقرآن

(١) سورة البروج، الآيتان رقم: (٢١ و ٢٢).

(٢) انظر ما نقله ابن حجر عن البخاري في فتح الباري (٥٢٢/١٣).

(٣) انظر مجموع الفتاوى: (١٢/٦٩-٧٤).

(٤) المرجع السابق: (١٢/٥٦٨).

كالإهاب الذي هو الجلد الذي لم يُدبغ، وقالوا: كان هذا في عصر النبي ﷺ علماً للنبوة، ودليلاً على أن القرآن كلام الله تعالى، ومن عنده نزل (١).

وأما قول الباقلاني في قوله ﷺ: ((لَا تُسَافِرُوا بِالْقُرْآنِ، فَإِنِّي لَا أَمْنُ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ)) (٢) بأن المقصود منه المصحف، وليس كلام الله تعالى، فهو الحق وهذا الذي ذكره السلف عند بيانهم للحديث السابق: ((لَوْ جُعِلَ الْقُرْآنُ فِي إِهَابٍ ثُمَّ أُقِيَ فِي النَّارِ مَا احْتَرَقَ)) (٣). فلم يقصد الرسول ﷺ منع حُفَاطِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ من السفر للحرب ومواجهة العدو؛ بل قصد المصحف المكتوب فيه كلام الله تعالى بين دفتيه. قال ابن عبد البر: «أجمع الفقهاء أن لا يسافر بالمصحف في السرايا والعسكر الصغير المخوف عليه، واختلفوا في الكبير المأمون عليه، فمنع مالك أيضاً -وجعل النهي مطلقاً، وتبعه بعض الشافعية- وفصل أبو حنيفة بين أن يدخل في جيش المسلمين الظاهرين على العدو، فلا كراهة، وبين السرايا المعرضة لقهو العدو، فيكره. وحكى ابن المنذر عن أبي حنيفة الجواز مطلقاً، والصحيح عنه التفصيل، أما الشافعية فقد أداروا الحكم والكراهة مع الخوف وجوداً وعدمًا، فإن أمنت هذه العلة فلا كراهة، وإلا كره» (٤).

واختلاف أئمة المذاهب الفقهية في حكم دخول المسلمين به بلاد العدو يدل على اتفاقهم أن المقصود من الحديث هو المصحف المتكون من الجلد، والورق، والمداد، لا المقصد كلام الله تعالى.

المطلب الثاني: نقد استدلال المعتزلة على عقيدتهم في خلق القرآن الكريم

ذكرت عند عرضي لاستدلال المعتزلة على اعتقادهم في صفة الكلام لله تعالى، بأنهم يعتقدونه فعلٌ من أفعال الله تعالى، يُحدثه ويخلقه في الأجسام إذا أراد مخاطبة الخلق بالأمر والنهي. فلذلك قالوا: القرآن محدثٌ مخلوقٌ له -تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً-.

(١) انظر تأويل مختلف الحديث: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ص (٢٩٠ وما بعدها). المكتب الإسلامي - مكتبة الإشراف. ط ٢، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

(٢) سبق تخريجه في ص ()

(٣) سبق تخريجه في ص ()

(٤) فتح المنعم شرح صحيح مسلم: أ.د. موسى شاهين لاشين (٥٠٣/٧). دار الشروق. ط ١، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

وهذا سببٌ في نفي المعتزلة للصفات؛ حيث يرون أن القِدَم هو أخصُّ صفاتٍ لِلَّهِ، وهو الكاشف عن حقيقته، وهو تعالى إنما يخالف مخالفه بكونه قديماً، فبه يُعرف تميزه عن غيره، وهذه الصفات إما أن تكون محدثة أو قديمة، فإن كانت محدثة فلا يصح أن يُوصف الله تعالى بها؛ لأن ذاته ليست محلاً للحوادث، وإن كانت قديمة فيجب أن تكون مثلاً لله تعالى؛ لإثبات معنى الألوهية، وهو القِدَم للصفات، وهذا يوجب إذا كان الباري تعالى عالماً قادراً لذاته أن تكون هذه المعاني أيضاً عالمةً قادرةً فتصبح هذه الصفات ذاتاً مستقلة، وهذا هو تعدد القدما، وهو من الشرك المنافي للتوحيد، وهؤلاء يرون أن مذهب النصارى أخف من مذهب المثبتين للصفات؛ لأن النصارى؛ لأن النصارى يثبتون ثلاثة أقانيم، والمثبتون للصفات يثبتون سبعة قدما أو أكثر بحسب حال المثبت^(١).

فلذلك ظن المعتزلة أن تحقيق التوحيد، والخلوص من شرك النصارى لا يتم إلا بنفي الصفات عن الله تعالى^(٢).

فإن حقيقة قولهم في صفة الكلام لله تعالى هو نفيهم للصفات، وجعلها كلها أعراضاً وأفعالاً حادثية؛ لأنها لا تقوم إلا بجسم، والأجسام محدثة، فلو قامت به ص الصفات لكان جسماً، ولو قامت به - وهي حوادث بزعمهم - لم يخل منها، وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث، لذلك قالوا: لا تقوم بالله الأعراض ولا الحوادث؛ لأنها لو قامت به، لوجب أن يكون ص جسماً، والله ليس بجسم، فأظهروا في الإسلام نفي الصفات والأفعال، وسموا ذلك تقديساً لله عن الأعراض، وتنزيهاً له عن حلول الحوادث بذاته فلا يقوم بالله تعالى شيء من الصفات الفعلية ولا غيرها عندهم؛ بل كل ما يضاف إليه ص عندهم فإنما يعود معناه إلى أمر مخلوقٍ منفصلٍ عنه^(٣).

إذ هم يجعلون مقتضى الصفة - التي أضافوها إلى الله - مفعولاً منفصلاً عن الله، لا يقوم بذاته ص، ويتضح ذلك في صفة "الخلق": فقد فروا من

(١) انظر شرح الأصول الخمسة، ص (١٩٦).

(٢) انظر الجواب الصحيح: (٤/٥-٧).

(٣) انظر الصفدية: ابن تيمية، ص (١٢٨/١)، تحقيق: محمد رشاد سالم. مصر: مكتبة ابن تيمية. ط ٢، ١٤٠٦هـ.

إثبات قيامها بالله؛ لئلا يكون الله محلاً للحوادث، أو جسماً - بزعمهم، وقالوا: إن الخلق هو المخلوق، فكذلك في صفة الكلام^(١).

فتطبيقاً لقولهم هذا في صفة "الكلام" فقد نفت المعتزلة قيام الكلام بالله تعالى مطلقاً؛ قديم النوع منه، وحادث الآحاد، وقد بنوا ذلك على قولهم: (الرب لا تقوم به صفة)؛ لأن ذلك يستلزم التجسيم - بزعمهم -؛ إذ الصفة عرض، والعرض لا يقوم إلا بجسم، والجسم لا يخلو من الحوادث، وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث، والحوادث: هي جملة من الصفات التي يسمونها: الأعراض، فلو قام به الكلام متعلق بمشيتته وقدرته، لقامت به الحوادث، التي هي جملة من الأعراض، فيكون جسماً محلاً للحوادث - على حد زعمهم - ويبطل الدليل الذي استدلووا به على حدوث العالم، لذلك فسروا تكليم الله ﷻ لموسى عليه السلام بأنه خلق كلاماً في غيره، ليس هو صفة قائمة به؛ فتكلم بدلاً عنه، فقالوا بحدوث كلامه - تقدس عن قولهم وتعالى علواً كبيراً^(٢).

فهذه شبهاتهم التي هي حقيقة اعتقادهم في قولهم بخلق القرآن الكريم، والجواب عنها من وجوه:

الوجه الأول: اتفق أهل السنة والجماعة أن الله تعالى موصوفٌ بالصفات العلية؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِنِ إِلَّا بِمَا يَشَاءُ﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رِبِّكَ وَالْمَلِكُ صَفَاً صَفَاً﴾^(٤)، وقال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾^(٥)، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قَلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ﴾^(٦) والآيات في مثل هذا كثيرة، وكلها صريحة في إثبات الصفات لله تعالى، ولا يصح أن تُعارض بالشبهات؛ لأن معارضتها بالشبه سبيل أهل الأهواء والزيغ.

الوجه الثاني: اتفق أهل السنة على أن الله تعالى موصوفٌ بالصفات الاختيارية التي يتصف بها الرب ﷻ، فنقوم بذاته بمشيتته وقدرته، مثل: كلامه،

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣٧٤/١٦).

(٢) انظر المرجع السابق: (٢٩٩/١٧).

(٣) سورة البقرة، الآية رقم: (٢٥٥).

(٤) سورة الفجر، الآية رقم: (٢٢).

(٥) سورة النساء، الآية رقم: (١٦٤).

(٦) سورة الأعراف، الآية رقم: (١١).

وعلمه، ونزوله، ورضاه، ورحمته، ونحو ذلك من الصفات التي نطق بها الكتاب العزيز والسنة النبوية^(١).

فمن الكتاب العزيز كآيات السابقة، وأما من السنة النبوية فقول النبي ﷺ: ((يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ يَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي، فَأَسْتَجِيبَ لَهُ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ))^(٢)، وغير هذه الأحاديث كثير.

كذلك هذه الصفات الاختيارية ثابتة بأقوال أئمة السلف، منها: ما ذكره ابن تيمية، أن أبي بكر الخلال روى في كتاب "السنة" عن أحمد بن حنبل رحمه الله جميعاً أنه قيل له: أهل الجنة ينظرون إلى ربهم ﷻ، ويكلمونه ويكلمهم؟ قال: نعم، ينظر، وينظرون إليه، ويكلمهم ويكلمونه، كيف شاء وإذا شاء^(٣).

كما ذكر عن عبد الله بن المبارك: أنه سأله سائل عن النزول ليلة النصف من شعبان، فقال عبد الله: "يا ضعيف، ليلة النصف؟ ينزل في كل ليلة، فقال الرجل: يا أبا عبد الرحمن، كيف ينزل؟ أليس يخلو ذلك المكان؟ فقال عبد الله بن المبارك: ينزل كيف شاء"^(٤).

ومصادر السلف في الاعتقاد تقرر هذا الأمر بكل صراحة ووضوح^(٥). ومما تقدم من الأدلة تبيين أن كلها تدل على أن الله تعالى يفعل ما يشاء كيف يشاء، ومتى شاء، وأن فعله المرتبط بمشيئته يقتضي أن يوجد بعد أن لم يكن موجوداً، وليس في هذا شيء من النقص أبداً؛ بل فعله في غاية الكمال والجلال، ولا يضر ذلك أن يسميه أهل الكلام "حلول الحوادث بذاته" وهم يعترفون بدلالة القرآن والسنة^(٦)، واعترافهم بدلالتهما على هذه الصفات دليل على بطلان قولهم لمخالفته للشرع، لكنهم ينفونها بسبب شبههم العقلية. قال شيخ

(١) انظر مجموع الفتاوى: (٢١٧/٦).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب: التهجد-باب: الدعاء في الصلاة من آخر الليل (٥٣/٢) ح(١١٤٥)، ومسلم في كتاب: صلاة المسافرين وقصرها -باب: الترغيب في الدعاء والذكر (٥٢١/١) ح(٧٥٨).

(٣) انظر درة المعارض: (٢٩/٢).

(٤) انظر المرجع السابق: (٢٧/٢).

(٥) انظر المرجع السابق: (٢٠/٢-١١٥).

(٦) انظر المرجع السابق: (٣/٢) وما بعدها.

الإسلام: " وهم مخطئون في المنقول والمعقول، أما المنقول: فإن الرسول لم يُخبر قط بقدوم ذات مجردة عن الصفات والأفعال، بل النصوص الإلهية متظاهرة باتصاف الرب بالصفات والأفعال، وهذا معلوم بالضرورة لمن سمع الكتاب والسنة، وهم يسلمون أن هذا هو الذي يظهر من النصوص... كما أن من قال (إن الرب تعالى لا علم له ولا قدرة ولا كلام ولا فعل) فقولُه مناقض لقول الرسول، وليس مع واحد منهما عقل صريح يدل على قوله، بل العقل الصريح مناقض لقوله"^(١).

الوجه الثالث: قولهم: (إن ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث) فقد بين أهل السنة باطل هؤلاء وقالوا: إن كان قصدهم إنَّ ما هو كذلك فهو جسمٌ وهو محدثٌ، كان هذا مخالفةً للغة والشرع والعقل، وإن قالوا: نحن نسمي ما هو كذلك جسمًا، ونقول إنه مركبٌ، قيل لهم: تسميتكم التي ابتدعتها هي الأسماء التي ما أنزل الله بها من سلطان، ومن عمَدَ إلى المعاني المعلومة بالشرع والعقل، ثم سماها بأسماءٍ منكراً حتى ينفر الناس عنها قيل له: النزاع في المعاني لا في الألفاظ موافقةً للغة فكيف إذا كانت من ابتداعهم؟! ومعلومٌ أن المعاني التي يُعلم ثبوتها بالشرع والعقل لا تُدفع بمثل هذا النزاع اللفظي الباطل"^(٢).

كما إنَّ شيخ الإسلام كان له عميق الفهم في مقاصد القوم لذلك كان من أوائل أهل السنة الذين ردوا باطل هؤلاء، فقد صرَّح في مواطن عديدة من كتبه أن مثل هذه المقدمة وأمثالها منشأ غلط كثير من الناس، فإنها تكون لفظاً مجملاً يتناول حقاً وباطلاً، وأحد نوعيها معلوم صادق، والآخر ليس كذلك، فيلتبس المعلوم منها بغير المعلوم، كما في لفظ الحادث والممكن والمتحيز والجسم والجهة والحركة والتركيب، وغير ذلك من الألفاظ المشهورة بين النظائر التي كثر فيها نزاعهم، وعامتها ألفاظ مجملة تتناول أنواعاً مختلفة: إما بطريق الاشتراك لاختلاف الاصطلاحات، وإما بطريق التواطؤ مع اختلاف الأنواع، فإذا فسر المراد وفصل المتشابه تبيين الحق من الباطل والمراد من غير المراد، وأنه لو قال قائلٌ: نحن نعلم بالاضطرار أن ما لا يسبق الحوادث أو ما يخلو منها فهو حادث، فقد صدق فيما فهمه من هذا اللفظ، وليس ذلك من محل النزاع، كلفظ

(١) درة التعارض: (١٥٠/٢).

(٢) انظر مجموع الفتاوى: (٣١٨/١٢).

القديم إذا قال قائل: القرآن قديم، وأراد به أنه نزل من أكثر من سبعمائة سنة، وهو القديم في اللغة، أو أراد أنه مكتوب في اللوح المحفوظ قبل نزول القرآن، فإن هذا مما لا نزاع فيه، فكذلك إذا قال: غير مخلوق وأراد به أنه غير مكذوب، فإن هذا مما لم يتنازع فيه أحد من المسلمين وأهل الملل المؤمنين بالرسول^(١).

وقال في نقد مقدمتهم هذه التي أدت بهم إلى نفي صفات الله ﷻ: "فهذه الطريقة مما يعلم بالاضطرار أن محمداً ﷺ لم يدع الناس بها إلى الإقرار بالخالق ونبوة أنبيائه، ولهذا قد اعترف حذاق أهل الكلام؛ كالأشعري وغيره بأنها ليست طريقة الرسل وأتباعهم، ولا سلف الأمة وأئمتها، وذكروا أنها محرمة عندهم، بل المحققون علي أنها طريقة باطلة، وأن مقدماتها فيها تفصيل وتقسيم يمنع ثبوت المدعي بها مطلقاً، ولهذا تجد من اعتمد عليها في أصول دينه فأحد الأمرين لازم له: إما أن يطلع على ضعفها، ويقابل بينها وبين أدلة القائلين بقدوم العالم، فتتكافأ عنده الأدلة، أو يرجح هذا تارة وهذا تارة كما هو حال طوائف منهم، وإما أن يلتزم لأجلها لوازم معلومة الفساد في الشرع والعقل"^(٢).

ثم تناول رحمه الله تفصيل مذهبهم، وبيان فساد قولهم هذا في جواب مختصر مفيد فقال: "فهذه قد نازع فيها طوائف من أهل الكلام والفلسفة والفقه والحديث والتصوف وغيرهم، وقالوا: التسلسل الممتنع هو التسلسل في العلل، فأما التسلسل في الآثار المتعاقبة والشروط المتعاقبة فلا دليل على بطلان، بل لا يمكن حدوث شيء من الحوادث، لا العالم ولا شيء من أجزاء العالم، إلا بناء على هذا الأصل، فمن لم يُجوز ذلك لزمه حدوث الحوادث بلا سبب حادث، وذلك يستلزم ترجيح أحد طرفي الممكن بلا مرجح... وبُيِّن أنه لا بد من تسلسل الحوادث أو الترجيح بلا مرجح، وأن القائلين بالحدوث بلا سبب حادث يلزمهم الترجيح بلا مرجح، وأن القائلين بقدوم العالم يلزمهم الترجيح بلا مرجح ويلزمهم حدوث الحوادث بلا محدث أصلاً، وهذا أفسد من حدوثها بلا سبب حادث"^(٣).

وقال في موضع آخر: "وأما المقدمة الثالثة: وهي القائلة: إن ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث، فهي مقدمة مشتركة الاسم، وذلك أنها يمكن أن تفهم على معنيين: أحدهما ما لا يخلو من جنس الحوادث ويخلو من آحادها،

(١) انظر درء التعارض: (١/١٢٠ وما بعدها).

(٢) المرجع السابق: (١/٣٩).

(٣) المرجع السابق: (٢/١٨٠).

والثاني: ما لا يخلو من واحد منها مخصوص مشار إليه، كأنك قلت: ما لا يخلو من هذا السواد المشار إليه فهو مادي، فأما هذا المفهوم الثاني فهو صادق أعني ما لا يخلو من عرض ما يشار إليه، وذلك أن العرض الحادث يجب بالضرورة أن يكون الموضوع له حادثاً، لأنه إن كان قديماً فقد خلا من ذلك العرض، وقد كنا فرضناه لا يخلو، وهذا خلف لا يمكن، وأما المفهوم الأول وهو الذي يريدونه فليس يلزم عنه حدوث المحل، أعني الذي لا يخلو من جنس الحوادث؛ لأنه يمكن أن يتصور المحل الواحد- أعني الجسم -تتعاقب عليه أعراض غير متناهية: إما متضاده، وإما غير متضاده، كأنك قلت: حركات لا نهاية لها، وحركات وسلوكيات لانهاية لها، كما يرى كثير من القدماء في العالم، أعني أنه يتكون واحد بعد واحد، ولهذا لما شعر المتأخرون من المتكلمين بوهاء هذه المقدمة رامو شدها وتقويتها، بأن بينوا - في زعمهم - أنه لا يمكن أن تتعاقب على محل واحد أعراض لا نهاية لها" (١).

ومما يدل على بطلان استدلالهم للوازم الباطلة المترتبة عليه؛ فإن كان اللازم باطلاً دل على بطلان ملزومه، قال ابن تيمية في توضيح هذه القاعدة: "...وملزوم الباطل باطل، كما أن لازم الحق حق، والدليل ملزوم لمدلوله، والباطل شيء، وإذا انتفي لازم الشيء علم أنه منتف، فيستدل علي بطلان الشيء ببطلان لازمه، ويستدل علي ثبوته بثبوت ملزومه، فإذا كان اللازم باطلاً فالملزوم مثله باطل، فإن ملزوم الباطل هو اللازم، وإذا كان اللازم باطلاً كان الملزوم باطلاً، لأنه يلزم من انتفاء اللازم انتفاء، ولم يقل إن الباطل لازمه باطل" (٢).

كما إن جمهور الأئمة والعقلاء، فهي عندهم باطلة، وهذا مما يعلم معناه كل من له نظر واستدلال، إذا تأمل حال سلف الأمة وأئمتها وجمهورها، فإنهم كلهم مؤمنون بالله ورسوله، ولم يكونوا يبنون الإيمان على إثبات حدوث الأجسام، بل كل من له أدنى علم بأحوال الرسول وأصحابه، يعلم أنهم لم يجعلوا العلم بتصديقه مبنياً على القول بحدوث الأجسام، بل ليس في الكتاب ولا السنة، ولا

(١) درة التعارض: (٨٥/٩-٨٧).

(٢) المرجع السابق: (٤٢/١).

قول أحد من السلف والأئمة، ذكر القول بحدوث الأجسام ولا إمكانها، فضلاً عن أن يكون فيها أن الإيمان بالله ورسوله لا يحصل إلا بذلك^(١).

الوجه الرابع: أن السلف الصالح يفرقون بين الفعل والمفعول، فمخلوقات الله تعالى هي آثار فعله، ومنفصلة عنه، وليست هي فعله الذي هو صفته، فقد عقد البخاري رحمه الله تعالى باباً في كتاب التوحيد من صحيحه، وهو: "باب ما جاء في تخليق السموات والأرض وغيرهما من الخلائق، وهو فعل الرب تبارك وتعالى وأمره، فالرب بصفاته وفعله وأمره هو الخالق المكوّن غير مخلوق، وما كان بفعله وأمره وتكوينه وتخليقه؛ فهو مفعولٌ مخلوقٌ مكوّن" ^(٢).

وقد شرح الحافظ ابن حجر مراد البخاري في تعليقه على هذا الباب فقال: "وسياقُ المصنف يقتضي التفرقة بين الفعل، وما ينشأ عن الفعل، فالأول من صفة الفاعل، والباري غير مخلوق، فصفاته غير مخلوقة، وأما مفعوله وهو ما ينشأ عن فعله فهو مخلوق، ومن ثمَّ عبّنه بقوله: وما كان بفعله وأمره وتخليقه وتكوينه؛ فهو مفعولٌ مخلوقٌ مكوّن" ^(٣).

وقد بين شيخ الإسلام رحمه الله أن هذا هو مذهب أهل السنة فقال: "وأئمة أهل السنة وجمهورهم يقولون: إنّ الله خالقُ هذا كلّ، والخلق عندهم ليس هو المخلوق، فيفرقون بين كون أفعال العباد مخلوقةً مفعولةً للرب، وبين أن يكون نفس فعله الذي هو مصدر فعلٍ يفعلُ فعلاً، فإنها فعلٌ للعبد بمعنى المصدر، وليست فعلاً للرب تعالى بهذا الاعتبار؛ بل هي مفعولةً له، والرب تعالى لا يتصف بمفعولاته" ^(٤).

الوجه الخامس: قولهم: إن الله ﷻ خلق كلاماً في الشجرة التي أتاها موسى عليه السلام فسمعه موسى مما يدل على أن كلام الله مخلوق فيجاب عليهم بأمر:

الأمر الأول: أن استدلالهم بالنصوص الشرعية على باطلهم هذا من الادعاءات العرية التي لا تلتبس إلا على من عُرِيَ من العلوم السنية الشرعية؛ لأن أول الآية في قوله تعالى: ﴿فلما أتاها نودي من شاطئ الواد الأيمن في

(١) انظر درء التعارض: (٢٩١/٥).

(٢) صحيح البخاري: (١٣٤/٩) وما بعدها.

(٣) فتح الباري: (٤٣٩/١٣).

(٤) منهاج السنة النبوية: (١١٢/٣).

البقعة المباركة من الشجرة أن يا موسى إني أنا الله رب العالمين^(١) دل على أنه نودي من بعد، فسمع موسى النداء من بعد من حافة الوادي، وكان هذا النداء في البقعة المباركة من الشجرة؛ أي من عند الشجرة، كما تقول سمعتُ كلام زيد من البيت، يكون من البيت أو من الشجرة لابتداء الغاية، لا أن البيت أو الشجرة هي المتكلمة.

الأمر الثاني: أن آخر الآية تبين أن المتكلم هو الله ﷻ؛ لأن موسى سمع الله يقول: ﴿إني أنا الله رب العالمين﴾ فلو كان الكلام مخلوقاً في الشجرة لكانت هي القائلة لموسى أنا ربك!! وهذا باطلٌ عقلاً، وما أدى إلى الباطل فهو باطل.

الأمر الثالث: لو كان الكلام مخلوقاً في الشجرة لما كان قول فرعون كفوياً لما قال: ﴿أنا ربكم الأعلى﴾^(٢)؛ لأن هذا مخلوقٌ من مخلوق، وذلك مخلوقٌ من الشجرة المخلوقة، ولا فرق، وهذا يؤدي ويلزم منه عدم تكفير فرعون، ولهذا أنكر الأئمة هذا القول أشد الإنكار لعلمهم بهذا اللوامة الفاسدة.

الأمر الرابع: أن النداء والكلام الذي سمعه موسى لو كان من الشجرة مخلوقاً لكان من يسمع الوحي من الملائكة أفضل منه، ولما كان لموسى أية مزية على الأنبياء الآخرين؛ بل لكان غيره أفضل منه في التكليم.

أما قول القاضي عبد الجبار في حديث: "مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ سَمَاءٍ وَلَا أَرْضٍ أَعْظَمَ مِنْ آيَةِ الْكُرْسِيِّ"^(٣). بأنه يدل على خلق القرآن فقد رد على قوله هذا السلف الصالح وقالوا: بأن هذا الحديث غاية المسكة عند كل من قال بخلق كلام الله تعالى، والحال أنه لا يدل على خلقه، ونظير الحديث: ((أَتَعْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ، فَوَ اللَّهِ لَأَنَا أَعْيَرُ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَعْيَرُ مِنِّي، مِنْ أَجْلِ غَيْرَةِ اللَّهِ حَرَمِ الْفَوَاحِشِ، مَا ظَهَرَ مِنْهَا، وَمَا بَطَّنَ، وَلَا شَخَصَ أَعْيَرُ مِنَ اللَّهِ، وَلَا شَخَصَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْعُدْرُ مِنَ اللَّهِ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَعَثَ اللَّهُ الْمُرْسَلِينَ، مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ، وَلَا

(١) سورة القصص، الآية رقم: (٣٠).

(٢) سورة النازعات، الآية رقم: (٢٤).

(٣) انظر العرف الشذي شرح سنن الترمذي: محمد أنور شاه الهندي (٢٠٠/٤)، تصحيح:

محمود شاكر. بيروت: دار التراث العربي. ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

شَخَّصَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْمَدْحَةَ مِنَ اللَّهِ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ وَعَدَّ اللَّهُ الْجَنَّةَ^(١). فالشخص هَاهُنَا يرجع إِلَى الْأَشْخَاصِ الْمَخْلُوقِينَ، لَا أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُقَالُ لَهُ شَخْصٌ، فَكَانَ الْمَعْنَى: لَيْسَ مِنْكُمْ أَيُّهَا الْأَشْخَاصُ أُغْيِرَ مِنَ اللَّهِ؛ لِأَنَّ الشَّخْصَ هُوَ الْمَوْضِعَ الْمَرْتَفِعَ مِنَ الْأَجْسَامِ وَاللَّهُ تَعَالَى بَرِيءٌ عَنْهُ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى شَخْصٌ - عِيَاذًا بِاللَّهِ -^(٢).

فالحديث جَمَعَ أُصُولَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ مِنَ الْإِلَهِيَّةِ، وَالْوَحْدَانِيَّةِ، وَالْحَيَاةِ، وَالْعِلْمِ، وَالْقِيَوْمَةِ، وَالْمَلَكِ، وَالْقُدْرَةِ، وَالْإِرَادَةِ، فَهَذِهِ أُصُولُ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ. وَقَدْ ذَكَرَ سَفِيَانُ بِأَنَّ آيَةَ الْكُرْسِيِّ هُوَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى، وَكَلَامُهُ أَعْظَمُ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، فَالْخَلْقُ رَاجِعٌ إِلَى الْمَخْلُوقَاتِ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ آيَةَ الْكُرْسِيِّ أَعْظَمُ مِنْ جَمِيعِ الْمَخْلُوقَاتِ، وَكَذَلِكَ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَمَثَلُ هَذَا الْحَدِيثِ: ((وَلَا شَخْصَ أُغْيِرُ مِنَ اللَّهِ))^(٣).

وَأَمَّا قَوْلُ الْقَاضِي عَبْدِ الْجَبَّارِ فِي الْحَدِيثِ: ((لَا تُسَافِرُوا بِالْقُرْآنِ، فَإِنِّي لَا أَمُنُ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ))^(٤)، بِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى حَدُوثِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، فَإِنَّ هَذَا بَاطِلٌ، فَلَا خِلَافَ بَيْنَ أُمَّةِ الْإِسْلَامِ بَيْنَ مَنْ يَعْتَقِدُ الْإِسْلَامَ فِي وَجُوبِ احْتِرَامِ الْمَصَاحِفِ وَإِجْلَالِهَا، وَتَنْزِيهِهَا، وَفِي الْعَمَلِ يَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ: ((لَا تُسَافِرُوا بِالْقُرْآنِ، فَإِنِّي لَا أَمُنُ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ))^(٥)، فَهَذَا الْحَدِيثُ إِنَّمَا هُوَ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى وَلَيْسَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى مَا يَزْعَمُهُ هَؤُلَاءِ الْمُبْتَدِعَةُ^(٦)، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ ذَلِكَ فِي الْمَطْلَبِ السَّابِقِ مِنْ هَذَا الْمَبْحَثِ.

(١) أخرجه البخاري في كتاب: تفسير القرآن-باب قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ أَلْفَوْحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، (٥٩/٦) ح (٤٦٣٧)، ومسلم في كتاب: الطلاق-باب: انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها (١١٣٦/٢) ح (٤٩٩)، وفي كتاب: التوبة-باب: غيرة الله تعالى وتحريم الفواحش، (٢١١٤/٤) ح (٢٧٦٠). واللفظ له.

(٢) انظر كشف المشكل من حديث الصحيحين: عبد الرحمن أبو الفرج الجوزي (١٠٥/٤)، تحقيق: علي بن حسن البواب. الرياض: دار الوطن، وتحفة الأحوزي: محمد بن عبد الرحمن المباركفوري (١٥٦/٨). بيروت: دار الكتب العلمية.

(٣) الحديث سبق تخريجه في ص ().

(٤) سبق تخريجه في ص ().

(٥) سبق تخريجه في ص ().

(٦) انظر الفتاوى الكبرى: (٤٢٨/٦).

وأما استدلال القاضي بقول: "إن الله خلق التوراة بيده" بأنه يدل على حدوث كلامه، فليس له أصل في كتب السنة، بل الذي ورد في قول النبي ﷺ بلفظ (كُتِبَ) وليس بلفظ (خُلِقَ) والحديث بنصه: ((اِحْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ عِنْدَ رَبِّهِمَا، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى، قَالَ مُوسَى: أَنْتَ آدَمُ الَّذِي خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وَأَسَجَدَ لَكَ مَلَائِكَتُهُ، وَأَسْكَنَكَ فِي جَنَّتِهِ، ثُمَّ أَهْبَطْتَ النَّاسَ بِخَطِيئَتِكَ إِلَى الْأَرْضِ، فَقَالَ آدَمُ: أَنْتَ مُوسَى الَّذِي اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِرِسَالَتِهِ وَبِكَلَامِهِ وَأَعْطَاكَ الْأَلْوَابِحَ فِيهَا نَبِيَّانَ كُلَّ شَيْءٍ وَقَرَّبَكَ نَجِيًّا، فَبِكُمْ وَجَدْتَ اللَّهُ كَتَبَ النُّورَةَ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ، قَالَ مُوسَى: بِأَرْبَعِينَ عَامًا، قَالَ آدَمُ: فَهَلْ وَجَدْتَ فِيهَا وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أَفَتَلُومُنِي عَلَى أَنْ عَمِلْتُ عَمَلًا كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيَّ أَنْ أَعْمَلَهُ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي بِأَرْبَعِينَ سَنَةً؟ " قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى))^(١).

وأما استدلال الأمدي -في معرض رده على المعتزلة- بقوله ﷺ: ((إِذَا تَكَلَّمَ اللَّهُ بِالْوَحْيِ، سَمِعَ أَهْلُ السَّمَاءِ لِلْسَّمَاءِ صَالِصَةً كَجَرِّ السُّلْسِلَةِ عَلَى الصَّفَا، فَيُصْعَقُونَ...))^(٢)، وقوله ﷺ: ((مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَلَهُ بِهِ حَسَنَةٌ...))^(٣) على اتفاق المسلمين بأن القرآن كلام الله تعالى فهو حق وصدق، وقد فصلت القول في مذهب السلف والخلف رحمهم الله تعالى في القرآن الكريم في المطلب السابق من هذا المبحث عند ردي على اعتقاد الأشاعرة والماتريدية فيه، وفي ذكرها هنا تكرر له، فيكتفى بما سبق ذكره.

ومن خلال استعراض أدلة المتكلمين من الأشاعرة والماتريدية والمعتزلة ونقل أقوالهم في صفة كلام الله تعالى؛ تبين أنها أدت إلى نتيجة واحدة وهي قولهم بخلق القرآن الكريم، وقد رأيت أيها القارئ كيف اختلفت مسالكهم وشبهاتهم في بيان اعتقادهم في صفة كلام الله ﷻ، فمنهم من كانت أقواله مبطنة في ظاهرها أنها صفة ذاتية ثابتة الله تعالى، وأن القرآن كلامه ﷻ، وهم في باطنهم يعتقدون غير ذلك، وأنه كلامه النفسي وليس القرآن الكريم المنزل على نبينا محمد ﷺ، وهؤلاء الأشاعرة والماتريدية، ومنهم من كانت أقواله صريحة في نفي صفة الكلام عن الله تعالى كنفهم جميع الصفات عنه ﷻ، لأجل أن يدعوا كذباً أن القرآن مخلوق، وهذه أقوال الاعتزاليين على مدى التاريخ، وكلا الفريقين ومن

(١) سبق تخريجه في حاشية رقم (٥١١) .

(٢) سبق تخريجه في ص () .

(٣) سبق تخريجه في ص () .

وافقهم في مزاعمهم وعلى اختلاف حججهم ومسالكهم اتفقوا على نتيجة عظمى وهي قولهم بخلق القرآن الكريم، ومما يبين فساد قول هؤلاء ما يلزمهم من اللوازم الفاسدة، وماترتب عليه من الشناعات، ومن أعظمها:

١. تضليل السلف، إذ كانت هذه المسألة من الدين، ولم يبينها لنا الرسول ﷺ، ولا الصحابة ذوو العلم والتعظيم للقرآن الكريم؟؟ فيقال لهؤلاء: هل هذا شيء علمه رسول الله ﷺ، وأصحابه من بعده، أم لم يعلموه؟ فإن قلتم بالتالي ضللتهم، وإن قلتم بالأول، قيل لكم: وهل دعوا الناس إليه، وعلموهم إياه أم لا؟ فإن قلتم بالتالي تبين أن هذا ليس من الدين، وإن قلتم أنه لم يدعوا الناس إليه تبين ضلالكم في اتهام النبي ﷺ بكتمان الدين، وعدم بلاغه البلاغ المبين، وكان فيه اتهام للسلف الصالحين.

٢. إن نفهم لصفة الكلام حتى لا يؤدي إلى تشبيه الخالق بمخلوقاته من حيث كون الكل مخلوقاً، فهذا باطل؛ لأنهم بهذا القول يكونوا قد شبهوا الله ﷻ بخلقه حين زعموا أن كلامه مخلوق، ففي مذهبهم قد كان في وقت من الأوقات لا يتكلم حتى خلق التكلم، فكذلك بنوا آدم، كانوا لا يتكلمون حتى خلق الله تعالى لهم كلاماً، وقد جمعوا بين كفر وتشبيه^(١)

٣. أن الأئمة أخبروا بأن من قال: القرآن مخلوق فهو كافر، من حيث العموم، وأمرؤا بقتلهم وهجرهم، وتضليلهم، فهذا يدل على شناعة هذا القول، وخطورته في الدين^(٢).

٤. يلزمهم على قولهم أن كلام الله مخلوق له أن يكون كلام المخلوقين كلاماً له، وذلك لأنه مخلوق له فلا يكون حينئذٍ فرقاً بين كلام الرب، وكلام العبد^(٣).

(١) انظر الرد على الجهمية: الإمام أحمد بن حنبل الشباني، ص(١٣٩)، تحقيق: صبري بن سلامة شاهين. دار الثبات للنشر والتوزيع.

(٢) انظر: خلق أفعال العباد: محمد بن إسماعيل البخاري، ص(٣٠-٣٣)، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة. الرياض: دار المعارف السعودية، وتبيين كذب المفتري فيما نُسب إلى الإمام الأشعري: علي بن الحسن بن عساكر، ص(١٥٩). بيروت: دار الكتاب العرب. ط٣، ١٤٠٤هـ، ومجموع الفتاوى: (١٢/٥٢٤).

(٣) انظر: منهاج السنة النبوية: (٢/٣٧٢).

الخاتمة:

عرضت البحث لاستدلال المتكلمين على عقائدهم بأحاديث الكتب التسعة فيما يتعلق بالملائكة، مع تقديم نقد لهذه الأدلة، وجاء البحث مكوناً من خمسة مباحث، عرض المبحث الأول للتعريف بالكتاب التسعة من حيث مؤلفيها وأسمائها وموضوعاتها ومنهج مؤلفيها فيها وثناء العلماء عليها، ثم جاء المبحث الثاني عن التعريف بعلم الكلام وسبب تسميته ونشأته والعوامل التي أثرت في مناهج المتكلمين في العقيدة، ثم تناول المبحث الثالث أدلة المتكلمين على عقيدتهم في باب الكتب، وتكون هذا المبحث من مطلبين كان المطلب الأول عن عرض أدلة الأشاعرة والماتريدية على عقيدتهم في صفة كلام الله ﷻ، بينما كان المطلب الثاني عن عرض أدلة المعتزلة على عقيدتهم في مسألة خلق القرآن الكريم، وتناول المبحث الرابع نقد استدلال المتكلمين على عقيدتهم في باب الكتب، وتكون من مطلبين تناول المطلب الأول نقد استدلال الأشاعرة والماتريدية على عقيدتهم في صفة كلام الله ﷻ، بينما تناول المطلب الثاني نقد استدلال المعتزلة على عقيدتهم في خلق القرآن الكريم